وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الشعبة : العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد كمي

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

دراسة قياسية لتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2016

مقدمة من طرف الطالبة :
بن يمينة سعدية

تحت إشراف الاستاذ:
د.أ.زرواط فاطمة الزهراء

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د/قصاص زكية		جامعة مستغانم
مقررا	د.أ/زرواط فاطمة الزهراء		جامعة مستغانم
مناقشا	أ/موساوي مباركة		جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017 – 2018

كلمة الشكر

أشكر الله العظيم على هذا الإنجاز الذي أنعمه علي ووفقني له، راجيا منه سبحانه و تعالى أن أنفع و أنتفع به ،

ثم أتقدم بشكري إلى الأستاذة المؤطرة "زرواط فاطمة " التي أعطتني زاد العلم ووجهتني فكانت الأستاذة و الأخت بارك الله فيك و جزاك خيرا ،

كما أشكر كل أستاذ عمل علي أن أصل إلى هذا هذا النجاح.

و أقدم هذا الجهد إلى كل طلبة العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي .

الإهداء

أهدي هذا الإنجاز المتواضع إلى أغلى و أعز و أحذى والدي الذي علمنى معنى الإرادة و العزيمة من أجل الإميتاز في هذه الحياة أسأل الله عز وجل أن يشفيه و إلى أحن ما رأيت أمي التي وهبتني الحياة و إلى زوجي أحمد الذي يشجعني ووقف بجنبي في جميع المجالات الحياة بالنظرة تفاءل واطمئنان حفظه الله لي

إلى ابنة عمي حفيظة التي هي أختي في تربية ومنشأة إلى كافة أخواتي و إخواني و إلى جميع الأحفاد خصوصا أنس و خصوصا قمر و إلى جميع الزملاء الدراسة .

الموضوع	الصفحة
التشكرات	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
الفصل الاول : الإطار النظري للإيرادات السياحية	
تمهيد	07
المبحث الاول: ماهية الإيرادات السياحية	07
المطلب الاول: تعريف الإيرادات السياحية وخصائصها	07
المطلب الثاني: مصادر الإيرادات السياحية	08
المطلب الثالث:محدادت الإيرادات السياحية	10
المبحث الثاني: اثار الإيرادات السياحية	11
المطلب الاول:اثار الإقتصادية المباشرة للإيرادات السياحية	12
المطلب الثاني:الأثار الإقتصادية غير المباشرة للإيرادات السياحية	13
المبحث الثالث:: ظاهرة تزايد الإيرادات السياحية	15
المطلب الأول: أسباب الظاهرية لتزايد الإيرادات السياحية	16
المطلب الثاني:الأسباب الحقيقية لتزايد الإيرادات السياحية	16
المطلب الثالث:مراحل و تطر الإيراد السياحي	17
خلاصة الفصل الاول	19
الفصل الثاني : الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	
تمهيد	22
المبحث الاول: عموميات حول الدخول	23
المطلب الاول: تعريف الدخول و أنواعه	23
المطلب الثاني: أهمية ونظرية الدخول	24
المطلب الثالث : طرق قياس الدخل المحلي	26
المبحث الثاني: المحددات الاقتصادية للدخول	27
المطلب الأول: الناتج الوطني	27
المطلب الثاني: انتاجية العمل	27
المطلب الثالث : محددات الدخول	29
المبحث الثالث: سياسة الدخول في الجزائر	30
المطلب الاول: سياسة الدخول في النظام الإشتراكي	33
المطلب الثاني: نظام الدخول في مرحلة الإصلاحات الإقتصادية	36

خلاصة الفصل الثاني	39
الفصل الثالث : الدراسة قياسية تحليلية لتأثيرالإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	
تمهيد	41
المبحث الأول : دراسة وصفية تحليلية لسلاسل الزمنية	42
المطلب الأول : عرض المتغيرات ودراسة وصفية لسلاسل الزمنية	42
المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي	45
المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر	49
المطلب الأول : صياغة و تقدير النموذج القياسي	49
المطلب الثاني : اختبار ديكي فولر المطور العادي	53
خلاصة الفصل الثالث	55
الخاتمة العامة	57
الملاحق	60
المراجع	69

مقدمة :

استطاعت صناعة السياحة أن تلعب دورا هاما و فاعيلا في تحقيق عملية التنمية المتوازنة والمستدامة حيث أن زيادة وحجم وتوزيع المشاريع السياحية وتعني الزيادة في حجم الايرادات السياحية وزيادة في مستوى الارباح التي تؤدي بدورها إلى تطوير نوع الخدمات السياحية من خلال ما يسمى للقطاع السياحي .

ومن تأتي أهمية صناعة السياحة كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية إذ تعتبر القطاع الانتاجي الثالث بعد الصناعة والزراعة والركيزة أساسية من ركائز الانتاج القومي حيث تلعب دورا هاما فاعلا وتوفير فرص العمل وتحسين في ميزان المدفوعات وإسهام في انتاج المحلي الاجمالي .

ولقطاع السياحة و الاثر المضاعف غلى الدخل القومي ويختلف تبعا للمستوى الاقتصادي والاجتماعي حثي يرتفع هذا الأثر في الدول المتقدمة ويكون ضعف في الدول المختلفة اقتصاديا ولهذا تغطى الدولة أهمية كبيرة لقطاع السياحة وما غدته من اسهامات في جميع القطاعات.

أهمية الموضوع :

بناءا على ما سبق يلاحظ أن موضوع يكتب أهمية بالغة من خلال إظهار إذا كانت الإيرادات السياحية تلعب دورا في مساهمتها في الدخل الوطني وذكر الاقتصاد الوطني من خلال زيادة في الناتج المحلي الاجمالي .

2 . **أهداف البحث :**

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف أهمها :

. محاولة تحديد مفهوم الإيرادات السياحية ومعرفة أسباب تزايدها وأثارها الاقتصادية في الجزائر

. دراسة أهم النظريات ومحددات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

. استخدام تقنية الانحدار الذاتي .

3.الإشكالية الرئيسية :

أن الإشكالية الرئيسية المراد معالجتها تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي : مامدى تأثير الايرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

4.الأسئلة الفرعية :

أن معالجة موضوع البحث والإجابة عن الإشكالية الرئيسية يقتضي تقسيمها إلى أسئلة فرعية متناسقة ومتسلسلة منهجيا فيما يلي :

. ما المقصود بالإيرادات السياحية وما من أثار اقتصادية المترتبة عن زيادته

. ما معنى الناتج المحلي الإجمالي وما هو واقعه في الجزائر

. هل الإيرادات السياحية تلعب دورا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

. هل الإيرادات السياحية تلعب دورا في زيادة الناتج هو المحفز لتمويل قطاع السياحية

5.فرضيات البحث :

للإجابة على الأسئلة السابقة وقعت إجابات مبدئية في صيغة فرضيات للدراسة :

.الإيرادات السياحية هي أداة من أدوات الدولة تهدف من خلالها إلى تحسين مستوى المعيشي وإشباع رغبات

. يثير الناتج المحلي الإجمالي عن قيمته السلع والخدمات المنتجة والتي هي من نفس الوقت الايراد السياحي المستحصل عليه

. نلعب الإيرادات السياحية دورا كبيرا في زيادة الدخل الوطني .

6. **حدود البحث:**

ستعطى الدراسة الفترة الممتدة من شتى تناسبا مع المعطيات الإحصائية في الجزائر والتي تعتبر عن معطيات سنوية تحتل سلاسل رديئة بكل من الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي إذ تتوفر هذه المعطيات لدى هيئات رسمية كالديوان الوطني للإحصائيات ووزارة مالية

7. **منهج الدراسة :**

لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا يتميز الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل باعتباره الأنسب لتقديم صورة دقيقة تحليلية للمتغيرات الاقتصادية الكلية إضافة إلى المنستنهج الاستقرائي المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي الممكنة والمناسبة أين سنحاول إظهار إذا كانت الإيرادات السياحية تلعب دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أن السائح المحلي في الجزائر هو المحفز للإيرادات السياحية

8. **تقسيمات البحث:**

قصد الإلمام بكل الجوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة

يتعلق الفصل الأول : بالإيطار النظري للإيرادات السياحية حيث يضم ثلاث مباحث خصص الأول لماهية الإيرادات السياحية أما الثاني فسنتعرف إلى أثار الإيرادات السياحية أم ا البحث الثالث فسنتطرق إلى تزايد الإيرادات السياحية و تطورها في الجزائر .

في حين سنتطرق في **الفصل الثاني** للإيطار النظري للناتج المحلي الإجمالي وتطوره وهو مقسم بدوره إلى ثلاث مباحث يهتم الأول بتقديم كمؤسسات حول الناتج المحلي الإجمالي وثاني نتطرق إلى نظريات الناتج المحلي

وستخلص الثالث .

أما الفصل الثالث فسنحاول من خلاله القيام بدراسة السياحية الأثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أو العكس خلال فترة : (1995-2016) لذالك فهو يتفرع إلى مبحثين حيث يتضمن لكل منهما على الترتيب بدراسة تحليلية وصفية للمتغيرات مع تصنيف تقنية الانحدار الذاتي VAR بمعطيات الاقتصاد الجزائري .

تمهيد:

لقد أصبح مضمون الإيرادات السياحية مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة بحيث تناولت هذه الأخيرة تحليل دور الإيرادات السياحية في النشاط الاقتصادي كما أنها تركزت حول تقسيماتها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ولقد تحلى الفكر المالي عن ضرورة توازن الميزانية العامة فأهمية الميزانية في الفكر الحديث ليست كونها تتضمن وسائل التمويل لقيام الدولة و إنما تعكس أهميتها في الأنشطة التي تمولها والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها وبالتالي أصبح لسياسة الإيرادات السياحية دور هام في توجيه الاقتصاد الوطني حسب البرامج المسطرة من قبل الحكومة وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالأتي :

- المبحث الأول: ما هي الإيرادات السياحية
- المبحث الثاني: أثار الإيرادات السياحية
- المبحث الثالث: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

المبحث الأول : ماهي الإيرادات السياحية

تعد الإيرادات السياحية مصدر مهم في عملية التنمية الاقتصادية إذ تعتبر كأحد لغنى الميزانية الدولة حيث تستخدم كأداة لتحقيق أهداف محددة ونظرا لشموليتها وتوسعها من حيث مجال عملها فهي تؤثر على العديد من المتغيرات وعليه وجب علينا أولا أن نحدد و نعرف خصائص الإيرادات السياحية عن مصدر الإيرادات السياحية محددات الإيرادات السياحية .

المطلب الأول : تعريف الإيرادات السياحية وخصائصها :

سنتطرق من خلال هذا المطلب غلى مختلف التعاريف للإيرادات السياحية وخصائصها.

أ) **تعريف الإيرادات السياحية** :

يمكن أن نعرف الإيرادات السياحية بسرد التعاريف التالية :

.وهو حصول الدولة أو الإرادات العامة على الأموال اللازمة للإشباع الحاجات العامة والإنفاق عليها ويتم حصول عليها من عدة مصادر

.وهي المساهمة جد متواضعة في الناتج القومي الوطني في امتصاص البطالة وتحسين ميزان المدفوعات

.مبلغ نقدي من المال يدخل إلى خزانة الدولة لإشباع حاجات عامة [1]

خصائص الإيرادات السياحية :

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أن الإيرادات السياحية تتميز بعدة خصائص [2].

1-2 **الإيراد السياحي مبلغ نقدي :**

ليس أي منطقة أن يكون الإيراد السياحي على شكل سياحة على أن هذا الشكل فوجد في العصور القديمة و لكن مع تطور الدولة وتعدد مؤسستها وكثرة حاجات أفرادها أصبح الإيراد يحمل الشكل المالي النقدي فقط لأن النقود أصبحت وسيلة للتبادل ..... على السلطة التشريعية المراقبة المالية .

[1] زينب حسين عوض الله ، أساسيات المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،2006، ص 26 .

[2] طارق الحاج المالية العامة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان الأردن الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 120

2-2 مصدرالإيراد السياحي :

بالرغم من ضعف القطاع في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لذلك من خلال المساهمة في الناج القومي الإجمالي PIB وتوفير فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات ومساهمة في الاستثمار في السياحة.

يرتبط الإيراد السياحي بهدف تلبية الحاجات العامة :

فلا يجوز أن يكون الإيراد السياحي لتلبية شخص معين سواء كا مواطنا أو مسئولا بل الأصل في الإيراد السياحي أن تخدم الصالح العام أن تلبي الحاجات العامة مثل المحافظة عل الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي حوادث خارجية .

المطلب الثاني : مصادرالإيراد السياحي :

يعد القطاع السياحي كبقية القطاعات الاقتصادية في دورها في قضايا التنمية و لو أنه محتشم وضعيف يكون البلد تغطي يعتمد بالدرجة كبيرة على المحروقات وعليه فإن الإيرادات التي تحصل عليها السياحة في مشروعاتها و متسلسلة في تدقيق رؤوس الأموال الأجنبية وذلك عن طريق الاستثمارات و تحسين ميزان المدفوعات وتشغيل اليد العاملة وارتفاع في معدل PIB ولكن هل كل المبالغ التي تدخل إلى الدولة بمناسبة ممارستها و قيامها بنشاطها ومهامها العامة وبموجب سيادتها و سلطتها الامرة تعيد ايرادات عامة

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد صيغة أخذ الاتفاق وفق معيار[1] يبن أحدهما قانوني والأخر وظيفي

المعيارالقانوني المعنوي :

وهو المعيار الكلاسيكي ويرتكز على صيغة القانونية المتحصل بمعنى اخر النقطة الأساسية هي الشخص القائم بالتحصيل أي كانت طبيعة هذا التحصيل فإذا كان عن الأشخاص القانون .

العام وفروعها السياحية و جماعتها المحلية بما يتوفر لديه من سيادة وسلطة امرة فإن الإيراد يعد عام و إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن الإيراد تعتبر خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من أغراض عل سبيل المثال إذا قام شخص ببناء مدرسة و أهداها للدولة و بالرغم من كون الهدف هو تحقيق المنفعة العامة إلا أن الإيراد قد صدر عن شخص خاص والأموال خرجت كذلك عن ذمته وليس عن شخص عام لا يعد الإيراد هنا إيراد عام

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع ، ص 57 ، ص 61

ويستند أنصار المعيار إلى اختلاف صيغة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن ذلك الذي سيباشر أشخاص القانون الخاص إذ أن نشاط القانون العام يهدف أساسا إلى تحقيق منفعة عامة ويعتمد في ذلك على سلطته وسيادته إلى حولها له القانون ومتمثلة في سلطة إصدار القوانين والقرارات الإدارية بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق مصلحة خاصة والربح أساسا في المرتبة الأولى ويعتمد في سبيل تحقيق ذلك على التعاقد و التبادل .

و يعود الاختلاف بين نشاط الأشخاص العامة ونشاط الأشخاص الخاصة صيغة الدولة الحارسة التي كان يقتصر نشاطها على القيام بالخدمات الأساسية مثل الأمن والدفاع والعدالة وتسيير بعض المرافق العامة وبطبيعة الحال فإن هذه الخدمات تحقق نفعا عاما تهدف له الدولة بموجب ما تستنتج به من صلاحيات وسيادة على إقليمها .

وفي ظل هذا للدولة طل المعيار القانوني لتحديد طبيعة الايراد من عامة و خاصة ثابتا لمدة طويلة و مع تطور الدول و توسعها و زيادة تدخلها في جوانب الحياة الاقتصادية تغيرت صفتها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة تتم إلى دولة منتجة حيث امتد دورها ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في دائرة الاختصاص نشاط الأشخاص الخواص مثل أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستثمار ... إلخ .

و من تم فإن هذا المعيار لم يجد بدلاء وحده في تحديد صيغة الايراد العام.

ولذلك استنتج بعض الاقتصاديين إلى اقتراح معيار اخر يتناسب مع توسيع نشاط الدولة باعتبارها دولة منتجة تقوم بنفس أنشطة الأفراد و يعتمد على الوجهة الوظيفية والاقتصادية للشخص التي تصدر عنه الإيراد العام [1]

2 **المعيار الوظيفي** .

يرتكز هذا المعيار أساسا على الطابع الوظيفي والاقتصادي للشخص المتحصل و ليس على شكل قانوني.

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 ، ص 61

صاحب الإيراد من هنا لا يمكننا اعتبار جميع الإيرادات المتحصل عن الأشخاص العامة لإيرادات عامة ما عدا ذلك الأنشطة و المهام التي تقوم بها الدولة المستمدة من سلطتها وسيادتها .

أما الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة أو الأشخاص العامة و تعاملها مع الإيرادات التي تقوم بها الأشخاص الخاصة الموظفين من قبل الدولة في استخدام سلطتها إيرادات عامة شرط أن تكون هذه الإيرادات العامة نتيجة لاستخدام هذه السلطة فإذا قاموا بهذه الإيرادات العامة باعتبارهم سلطة عامة أي مزود بالأدوات التي يمنحها التشريع الإداري لأشخاص القانون العام فتعذر الإيرادات العامة هنا الإيرادات عامة أما إذا قاموا بتسيير هذه الأموال أو تحملوا عليها على طريقة الأفراد العاديين فإن الإيراد يعتبر إيراد خاص .

وبناء على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي نستنتج أن الإيرادات العامة قد لا تتحصل من طرف أشخاص قانون العام فقط بل قد تحصل كذلك من جانب أشخاص القانون الخاص .

وفي حقيقة الأمر إن الأخذ بهذا المعيار بمعنى تجاهل التطور الذي لحق بالمالية الدولة وقد يتفرع للمالية العامة جزءا يعتبر منها علة تلبية الحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر بالتوازي مع تطور الدولة .

المطلب الثالث : محددات الإيراد السياحي

نعني بمحددات التحصيل الحكومي الك العوامل التي تؤثر في حجم الإيراد السياحي والتي تتمثل[1] في :

1 – طبيعة القطاع الإنتاجي :

فلكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عبئ ضريبي يختلف عن الاخر فالقطاع الصناعي يكون عبئه الضريبي أكبر من القطاع الزراعي وكلاهما أكبر بكثير من القطاع السياحي و تحكم دولة قطاع تعتمد عليه بشكل كبير فتتخذ بعض الدول تعتمد على السياحة وبعضها الاخر على القطاعات .... الخ

وما إلى ذلك من اختلافات .

2 – تدفق رؤوس الأموال الأجنبية :

السياحة دور في جذب النقد الأجنبي (العملة الصعبة) وذلك بدخول السياح الأجانب للدولة لهدف معين سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كالإيرادات الخاصة بالفنادق

[1] د/ طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 ، ص 141 .

السياح المقيمين كالإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل منح التأشيرة و كذلك الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وتزداد منتجات الوطنية

3 – **تشغيل الأيدي العاملة :**

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم وحسب الإحصائيات منظمة السياحة العالمية "فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية سنة 2010 ولهذا فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية يساعد على خلق العديد من فرص العمل وهذا ما يؤدي إلى امتصاص نسبة البطالة فارتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية

4 – **تحسين ميزان المدفوعات :**

يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق السياحة نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية وزيادة الموارد النقد الجنبي والمنافع التي لا يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى

5 – **نقل التقنيات الحديثة و المتطورة :**

التطور التكنولوجي الحديث و المتطور هو طريق من طرف التي تستخدمها الدول عندما ترغب في زيادة مواردها من السياحة وهذا مرتبط بجميع المرافق وخدمات السياحة و القطاع السياحى بصفة عامة .

المبحث الثاني : أثارالإيرادات السياحية .

إن التوسع في الإيرادات بمختلف أنواعها ينتج أثار متعددة في مختلف الميادين بالإيرادات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة كما تؤثر في نشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج و الاستلامات الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة الإيرادات العامة و هناك أثار غير مباشرة للإيرادات العامة تنتج من خلال الدخل .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإيرادات السياحية.

تساهم السياحة في توفير العملة الصعبة للدولة لأن السياح يدفعون بالعملة الصعبة من أجل إشباع رغباتهم السياحية و ما يبين أهميتها الاقتصادية في تأثيرها على الميزان المدفوعات فإذا كان ميزان السياحي إيجابيا هذا قد يعبر عن الميزان التجاري من عجز أي فائض .

الفرع الأول: أثرالإيرادات السياحية على الناتج الوطني.

الإنتاج الوطني هو مجموع السلع و الخدمات المنتجة في فترة زمنية تقدر بسنة في دولة ما أو زيادة هذا الإنتاج يتخذ الإيراد هذه أشكال إيرادات التعليم .... مساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة إذا كان هذا الإيراد الاستثماري يرفع من الإنتاج الوطني فإن هذا لا يهني أن هذه الإيرادات الجارية عديمة الجدوى الاقتصادية لأن هذه دون الإيرادات لا يمكن النمو في الاقتصاد فأثر الإيرادات الدفاع والأمن يظهر في توفير الأدنى الضروري لممارسة هذا الاستثمار الاقتصادي.

الفرع الثاني : أثارالإيرادات السياحية في الدخل الوطني.

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية تقوم الدولة بواسطة الإيرادات العامة بتوزيع المداخيل على كافة أفراد سواء في إظهار الإيرادات الحقيقية أو التحويلية.

فالدولة تحصل الأموال من الطبقة العاملة من خلال الأجر و الرواتب لكن هذا غير كافي لذلك تظهر الإيرادات التحويلية الاجتماعية لتحقيق الفوارق بين الأفراد المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة غير أن زيادة المداخيل يتوقف على مدى الثراء الوطني فإذا كان الاقتصاد الدولة قويا تزداد الضريبة و مداخيل أملاك الوطنية و في حالة الركود الاقتصادي و الافتقار إلى موارد الطبيعة نقل لنفقات الدولة مما يعكس سلبا على الدخل الوطني.

الفرع الثالث : أثارالإيرادات السياحية على التشغيل.

تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير حق العمل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل ... 20/0 ولهذا فإن توسع في إنشاء المشروعات السياحية يساعد على خلق لا العديد من فرص العمل و هذا يؤدي إلى امتصاص البطالة وارتفاع مستوى رفاهية الاقتصادية .

الفرع الرابع : أثارالإيرادات السياحية على التقنيات الحديثة المتطورة

التطور التكنولوجي الحديث و المتطور هو الطريق من الطرق التي تستخدمها الدول عندما ترغب في زيادة مواردها عن السياحة و هذا مرتبط بجميع المرافق و الخدمات السياحية و القطاع السياحي بصفة عامة .

الفرع الخامس : أثارالإيرادات السياحية على تحقيق و تنمية التوازن الاقتصادي بين المناطق

عند قيام الدولة بمشروعات سياحية في كافة مناطق الوطن المختلفة هذا يؤدي إلى تنمية وتطور الأقاليم بشكل متوازن للبلاد و هذا ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة و تحسين مستوى المعيشة واستغلال موارد الطبيعية لهذه الأقاليم وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع و كل هذا سيعرف بتنمية التوازن الإقتصادي

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادي غير المباشرة على الإيرادات العامة .

نجد أن الإيرادات العامة أثار غير مباشرة على الاستهلاك و الإنتاج من خلال أثر الخاص بعاملي "المضاعف" و "المعجل" و يطلق على أثر المضاعف " الاستغلال كما لذا تطلق على اخر المعجل " الاستثمار المولد " و يرتبط هذا الإيراد العام عن الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لفعل كل من المعاملين المفيدين معا المضاعف و المعجل .

فالإيرادات لا تؤثر إذن فقط على الاستهلاك تأثير عامل مضاعف و لكنها تعود فتؤثر على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعامل المضاعف نفسه .

كذلك يمكن القول بالنسبة لأثر عامل المعجل أنه لا يؤثر على الإنتاج فقط ولكنه يعود فيستنتج أنه الغير المباشر على استهلاك أيضا وترفق هذا في نقطتين على التوالي .

الفرع الأول : أثر المضاعف L'effet multiplicateur [1]

يعد كأهم أول من ادخل فكرة المضاعف في نظرية الاقتصادية و يسعى تحصيل الإيرادات الاستثماري يؤدي الزيادة الدخل الوطني ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية لكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها 3 صور ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار تتوالى الإيراد عن الاستهلاك و هذا ما يعرف بالمضاعف بالاستثمار غير أن الفكرة الاقتصادي ..... يميل إلى فكرة توسيع فكرة المضاعف و تحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى شمل الاستهلاك الإيراد العام و بالتالي فإنه يمكن تعميد نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا و لتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن الإيرادات العامة تؤدي إلى توزيع الدخول يستفيد منها الأفراد بصورة مرئية أو أجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية و مواليا بمضمون جزء من الدخول للاستثمارات

و يقومون بادخار الباقي طبقا للميل البعيد للاستهلاك والميل الحدي للادخار وهكذا تستثمر حدته توزيع الدخول خلال ما يعرف بدوره الدخل التي تتمثل :

الإنتاج – الدخل – الاستهلاك:

"بالعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإيراد تؤدي إلى سلسلة متوالية في الإيرادات التي تتناقض طبقا للميل الحدي للاستهلاك و لكنها في ..... تزيد من تحصيل الإيراد الأولي و هذا ما يعرف بتأثير المضاعف وهكذا فإن الاصطلاح المضاعف ينصرف في كل تحليل الاقتصادي للإشارة إلى أثار المتكررة التي نستنج عن زيادة والنقص في الإيراد بالنسبة للدخل الوطني و بهذا فإن المضاعف يمكن أن يعبر عنه بالعلاقة :

م = 1/1- الميل الحدي للاستهلاك.

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار .

[1] إبراهيم علي عبد الله ، أنور العجارمة ، مبادئ المالية العامة ، درا الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، ص 116

الفرع الثاني: أثر المعجل .

يعرف هو العلاقة بين الاستثمار و معدل التغير في الإنتاج الجاري و تفضيل أن الزيادة الإيراد تؤدي إلى زيادة في طلب على المبلغ النهائية الاستهلاكية مما يدفع منتجي هذه السلع أي زيادة تحصيلهم الاستثماري على التغير و الناتج الوطني .

و يتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل الاستثماري أي علاقة فنية بين رأس المال و الإنتاج .

المبحث الثالث: ظاهر تزايد الإيرادات السياحية .

لقد لاحظ الباحثون و المتخصصون في مجال المالية العامة أن كل الدول و على اختلاف أنظمتها الاقتصادية وفلسفتها الاجتماعية تميز ماليتها ظاهرة تتمثل في تزايد إيراداتها السياحية الأخرى و سنتطرق في هذا البحث إلى الأسباب الحقيقية والظاهرية لمدة الزيادة في الإيرادات السياحية .

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية لتزايد الإيرادات السياحية

هي مجموعة العوامل أدت إلى زيادة المبالغ المالية المتحصل عليها من الإيراد السياحي [1]

1) التسويق السياحي:

و له دور أساسيا و مهما في صناعة السياحة .

حيث عرفه KRID PENSROF بأنه التنفيذ العلمي المنسق لسياسية الأعمال من قبل المشاريع السياحية سواء كانت خاصة أو عامة محلي أو إقليمي أو الدولي و هذا بغرض تحقيق الإشباع لمجموعة من السياح ومما يحقق عائدا ملائما و يضمن استمرارية النشاط.

و BARTLES يعرف على أنه عملية موجهة نحو السائحين تهدف إلى تأمين و تلبية احتياجاتهم الاستهلاكية و ذلك عبر القنوات التوزيعية للمؤسسات السياحية المختلفة و التي تتفاعل مع هؤلاء السائحين تحت ضغط وقيود البيئة الخارجية التي تنشط فيها هذه المؤسسات السياحية .

[1] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص 130 ، 138 .

2) **إرضاء السياح الو افدين :** هو عملية إرضاء المستهلك وعندما نتطرق لتسويق السياحي فنعتبره عملية إرضاء السياح وفي الوقت المالي أغلب المؤسسات السياحية تسعى لتلبية الرغبات وحماية عملائها قبل الربح و البقاء و الاستمرارية أو من ثم خلال عملية التسويق المنظم فإن السياح يحصلون على خدمات مناسبة بأسعار منافسة في أوقات مناسبة وبطريقة مرضية وخدمات متلائمة بشكل جيد و توقعات أذواق السياح .

3) **تحقيق الأرباح :** تحقيق الأرباح للمؤسسة هو هدف من أهداف التسويق السياحي وذلك في المدى الطويل وإرضاء السياح و تحقيق رغباتهم كلها أمور ضرورية لتحقيق الأرباح لهذا يجب على المؤسسة السياحية أن تعمل وفق خطط إستراتيجية و منظمة حتى تحافظ على قيمتها مع العملاء في السوق وسط العديد من المنافسين و هذا كذلك يساعد في تحقيق الأرباح .

4) **التو افق على المنافسة :** التوافق على المنافسين الذين هدفهم التسويق السياحي خاص في الآونة الأخيرة حيث أصبحت أغلب الدول تهتم بالسياحة من بينهن الجزائر لهذا على الدول و المؤسسات السياحية تتبع خطط استيراتيجية من أجل مواجهة المنافسين في نفس القطاع .

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقة لتز ايد الإيرادات السياحية .

إن الأسباب الحقيقة لتزايد الإيرادات السياحة هي مجموعة من العوامل الاجتماعية و السياحية و الاقتصادية و الإدارية و العسكري نالت أيادي إلى زيادة تحصيل الإيرادات السياحية .

1) **الأسباب الاجتماعية :** مع تطور الدولة و تحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أصبح هدفها لا ينصب على رفع مستوى الدخل بل إعادة توزيع هذا الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية و توفير و خلق تسهيلات ترفيهية و ثقافية لخدمات المواطنين و كذلك السياح الوافدين و هذا ما يجعل السياح يرغبون في العودة بحيث يأخذ صورة جيدة عن المنطقة .

2) **الأسباب الاقتصادية :** أصبح يعد أحد الركائز في معظم اقتصاديات الدول نظر لمساهمة الفعالة في الدخل الوطني ومستوى التشغيل و البطالة في جميع المناطق السياحية عموما في المناطق السياحية الجزائر

خاصة و ذلك مرتبط بالتوسيع بالساحة و مشاريع السياحة و هذا ما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتحسين مستوى رفاهية الاقتصادية .

3) **الأسباب السياحية :** حيث تعمل على تحقيق التفاهم الدول حول العالم و نشر مبادئ السلام العالمي و نشأته على تدعيم الصداقة بين الدول من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بين السياح و عليه في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية .

4) **الأسباب الإدارية**: إذ يشير الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظف حكومته للعمل في الجهاز الإداري للدولة فكلما اتسعت أعمال الدولة زادت في إدارتها كما أن التطوير و التحديث و التدريب في العمل الإداري يخلق مناخ جيد في تحصيل الدولة لإيراداتها .

1- المطلب الثالث : مراحل وتطور التحصيل الإيرادي الجزائر

مر التحصيل لإيرادي بعدة مراحل منذ الاستقلال.

1-1 مرحلة اقتصادية موجه إلى التخطيط الاقتصادي[1]:

تجسدت من خلال تكوين رأس المثال الثابت وهذا لإنشاء مشاريع حكومية واستثمارات عمومية حتى تضمن أخص معدل نمو اقتصادي .

2-1 مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق :

تميزت هذه الفترة تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات المالية الدولية و لكن هذا لم يكن عائقا أما دور الدولة في قيام بوظائفها وذلك في تحسين إيراداتها العامة من جراء ارتفاع أسعار النزول و التي عرفت انتعاشا ملحوظا حيث بلغ سعر البترول 73.23 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار (أيان الأزمة البترولية سنة 1986)

[1] محمد بن عزة ، سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصيص : تسيير المالية العامة ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، سنة 2014 ، ص 206 .

3-1 مرحلة الإنعاش الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة

وضعت الجزائر بالخصوص منه مباشرة الإصلاحات اقتصادية برامج تنموية تهدف مجملها إلى الإنعاش الاقتصادي و إعادة و وتيرة التنمية و النمو والاقتصادي إلى المعدلات المقبولة و هذا لإيجاد حلول مرضية لمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النزول واختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد .

وذلك بأن المشروع الإنعاش الاقتصادي خلال (2000 - 2004) و برامج دعم النمو خلال الفترة (2005 – 2009) و تلاها مشروع خماسي لتوطيد النمو خلال الفترة (2010- 2014)

و لقد جاءت لتنظيم هذه الخطط الاقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولية كقطاع المحروقات أو القطاع الزراعي و القطاع السياحي وجد ما في و كرست لذلك الكثير من الموارد المالية .

فكان للقطاع السياحي دور في تنمية الاقتصادية .

دور السياحة في قضايا التنمية:

ويعتبر دور هام نحو التنمية و تزايد دورها في اقتصاديات الدول و يمكن تلخيص ذلك في المحاور التالية:

1. تدفق رؤوس الأموال الأجنبية : حيث لها دور مهم في جذب النقد الأجنبي (العملة الصعبة) وذلك بدخول السياح الأجانب للدولة لهدف معين سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كإيرادات الخاصة بالفنادق للسياح المقيمين أو الإيرادات منح التأشيرة وكذلك الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية و شراء المنتجات الوطنية.
2. **نقل التقنيات الحديثة و المتطورة** : التطور التكنولوجي الحديث و المتطور هو طريقة من الطرف التي تستخدمها للدول عندما ترغب في زيادة مواردها من السياحة وهذا مرتبط بجميع المرافق و الخدمات السياحية و قطاع سياحي بصفة عامة .
3. **تشغيل الأيدي العاملة** :تعتبر السياحة من اكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث تستوعب 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فلقد بلغ عدد العاملين في قطاع السياحة حوالي 202 مليون عامل نهاية سنة 2010 و لهذا فإن التوسع و إنشاء

مشاريع سياحية يساعد على خلق العديد من فرص العمل وهذا ما يؤدي إلى امتصاص بنية البطالة وارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية.

4. **المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين المناطق** : عند قيام الدولة بمشروعات سياحية في كافة مناطق الوطن المختلفة هذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الأقاليم بشكل متوازن للبلاد و هذا ما يؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية لهذه الأقاليم وإعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع و كل هذا يعرف بتنمية التوازن الاقتصادي
5. **تحسين ميزان المدفوعات :** يتحقق عن طريق السياحة نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستشيرة في المشروعات السياحية وزيادة موارد النقد الأجنبية و المنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى .

خلاصة الفصل الأول :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الإيرادات السياحية وتطورها وأيضا إلى تقسيماتها الاقتصادية بالإضافة إلى أثار التي يمكن أن تحديثها تم استعراض ظاهرة تطور الإيرادات السياحية .

تعتبر الإيرادات السياحية أداة مهمة لتمويل خزينة الدولة و هذا لتفادي العجز في الميزانية العامة للدولة

والإيراد السياحي لا يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب بل يتخذه إلى مختلف مناخي الحياة الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف و الغايات المنشودة من طرف المجتمع .

إن حجم الإيرادات السياحية في تزايد معتبر و هذا راجع لتبني الدولة لهذا القطاع الحساس و ذلك بالسياسة توسعية .

من خلال ما تطرقنا إليه وجدنا أن الإيرادات السياحية تلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية من خلال الإنعاش الاقتصادي .

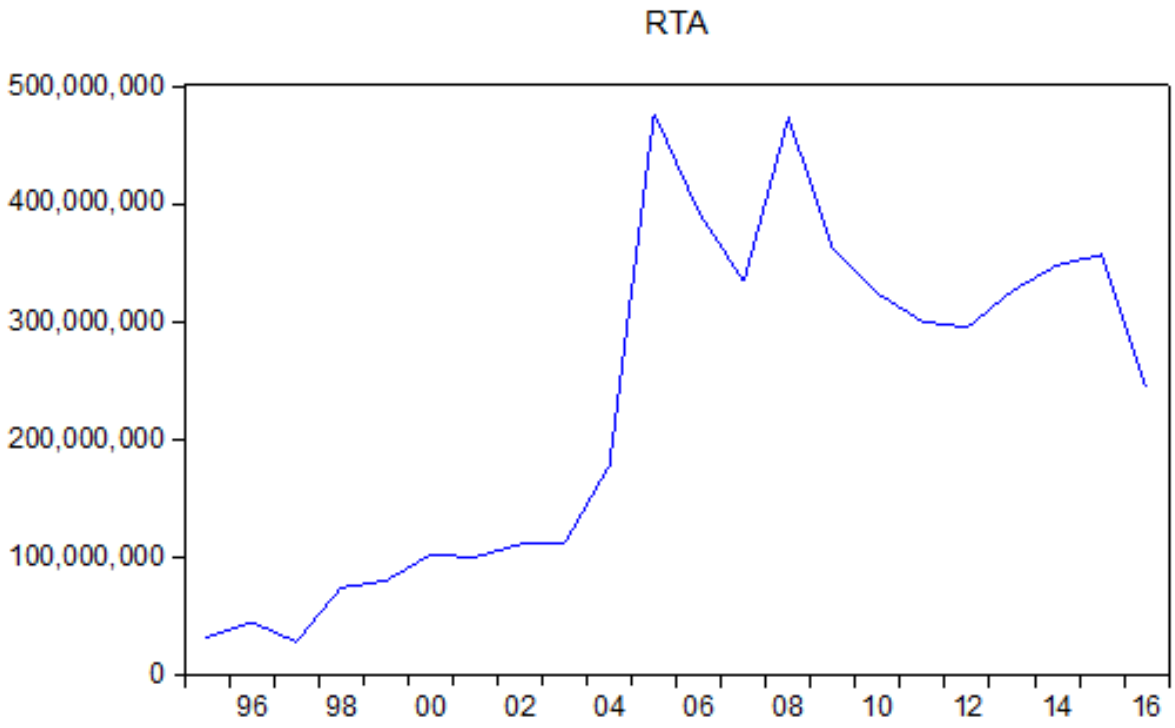
RTA
500,000,000
400,000,000
300,000,000
200,000,000
100,000,000
0
96
98
00
02
04
06
08
10
12
14
16

تمهيد :

يحتل الدخل مكانا مهما لأنه هو الذي يخلق المواد و الخدمات و هو الذي يسمح بتوزيع المداخيل و التي بدورها يسمح بعملية الشراء و هو مستحصل بين جميع الموارد الإقتصادية المملوكة في الداخل خلال فترة سنة واحدة .

إن الدخل يعد من الأمور الهامة التي تستغل العاملين و الإدارة و الحكومية على حد سواء حيث يعتبر للعاملين مصدر دخل يعتمد عليه لتوفير احتياجاته المادية و تحقيق بعض الجوانب المعنوية و يعد الإدراة تكلفة من تكاليف الإنتاج و من هذا المنطلق يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كآلاتي :

المبحث الأول : عموميات حول الدخول

المبحث الثاني : محددات الدخول

المبحث الثالث : سياسة الدخول في الجزائر

المبحث الأول : عموميات حول الدخل .

إن أهمية الدخول في الإقتصاد الوطني وكيف يلعب العنصر البشري في التسيير الأمثل لجميع الموارد بما يحقق الأهداف و الإستيراتيجية و عليه سوف نتطرق إلى التعريف بالدخول وأنواعها .

المطلب الأول : تعريف الدخل و أنواعها .

تحتل الدخول جانبا كبيرا اهتمام الدولة إذ أن نجاح المنشئات و المؤسسات يعتمد على عناية الدولة و ما توفره من متطلبات مادية و معنوية .

1- مفاهيم متعلقة بالدخل[1] :

قبل الشروع في تعريف بالدخول نتطرق إلى مفاهيم لها علاقة بها :

- الراتب : هو ما يحصل عليه الموظف و يصرف شهريا في الغالب
- الدخل : هو ما يحصل عليه العامل و يصرف يوميا أو أسبوعيا

- الفرق بين الدخول و المرتبات : تختلف الأجور عن المرتبات حيث ترتبط الدخول بعدد ساعات العمل أو بعدد ساعات العمل أو بعدد الوحدات التي يقوم بها العامل بإنتاجها ، كما أن الدخول تدفع للعاملين في الوظائف التشغيلية و عند المستويات الإدارية الدنيا ، أما المرتبات فترتبط بالفترات الزمنية الطويلة كالأسابيع و الشهور أو السنوات
- إجمالي الدخل : هو ما يستحقه الفرد من أجر قبل خصم أي استقطاع .
- صافي الدخل : هو الأجر بعد خصم الإستقطاعات مثل التأمينات ، المعاش .... الخ .
- حد الكفاف : هو القدر الضروري لإعالة عامل و أسرته في أدنى مستوى

[1] رواية حسن ، إدارة الموارد البشرية "الدار الجامعة ، مصر 1999 ، ص 217 .صلاح عبد الباقي "إدارة الموارد البشرية "الدار الجامعية مصر،1999 ص 359 .

تعريف الدخل :

تختلف المفاهيم المتعلقة بالناتج القومي الإجمالي و الدخل القومي بعض الإيضاح ذلك أن الناتج القومي الإجمالي ليس هو المرادف لقيمة مجموع الإنتاج داخل حدود القطر و هذا المجموع الأخير أي مجموع الإنتاج المستحصل من جميع الموارد الاقتصادية يعرف باسم الناتج المحلي الإجمالي و فرق الصافي بين هذين التدفقين هو الذي سيحل في حسابات الدخل القومي[1] .

أنواع الدخل : هناك تصنيفات متعددة للدخول تختلف تبعا لاختلاف الأساس الذي يعتمد عليه أثناء عملية التصنيف فمثلا يصنف الدخل على أساس الدخل الذي يدخل في حسابات الدخل القومي إلى دحل حقيقي و دخل نقدي

1-3 **الدخل النقدي :** يراد به ما يكسبه الفرد من الدخل محسوبا بالنقود خلال فترة معينة كأسبوع أو شهر أو سنة

2-3 **الدخل الحقيقي :** يراد به ما يمكن أن يشتري من السلع و الخدمات بذلك الدخل النقدي ويؤخذ هنا في نظر اعتبار ما يحصل من تغير في مسوى الأسعار .

المطلب الثاني : أهمية و نظريات الدخول.

إن الدخول دورا و أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية وهناك العديد من النظريات التي تحاول تفسير الكيفية التي يتحدد بها الدخل.

1- أهمية الدخل :

للدخل أهمية بالنسبة للأطراف المعنية المتمثلة في كل من الفرد ، المنظمة ، و المجتمع

1-1 أهمية الدخل بالنسبة للفرد : يعتبر الدخل مهما للفرد لعدة أسباب منها :

يعتبر الدخل محددا رئيسيا لمستوى معيشة الفرد و مركزه الاجتماعي ، فهو يؤثر على المستوى الصحي و المعيشي و الراحة النفسية التي يحققها الفرد لنفسه و لأسرته .

[1] محمد عزيز ، د.محمد عبد الجليل أبوسنية ، مبادئ الاقتصاد منشورات جامعة قاربو بني بنغازي ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 394 .

2-1 أهمية الدخل بالنسبة للمنظمة :

يمثل الدخل أحد عناصر تكاليف إنتاج و تسويق منتجات المنظمة

يمثل الدخل أحد أساليب التي تستخدمها المنظمة لتحفيز الفرد لزيادة مقارنة وتنمية قدراته ومن تم رفع مستوى أدائه

3-1 أهمية الدخل بالنسبة للمجتمع :

للدخل أهمية بالغة لتحديد مستوى المعيشي للمجتمع و كذا درجة رخائه فكلما كان عاليا فرضت عليه ضرائب عالية تشكل دخلا للمؤسسات الخدماتية و العامة كما تتوفر السيولة النقدية لدى الفرد

تمكنه من تحسين مستواه المعيشي والاجتماعي و الصحي إضافة إلى مستويات الدخل التي تؤثر بشكل ملموس على المستوى الثقافي للمجتمع .

2 – نظريات الدخل[1] :

لقد حظيت نظريات دراسة تحديد الدخول بالاهتمام لدى المفكرين الإقتصادين منذ القرن الثامن عشر و التي من أهمها :

2-1 نظرية الكفاف : هذه النظرية من أقدم النظريات حيث تمثل خلاصة أفكار مدرسة الفيزو قراطية وزعيمها "كينلي" كذلك المدرسة الكلاسيكية التقليدية التي تبناها ادم سميث وديفيد ريكادو و جون سنورات سبيل و تنص على اعتبار أن العمل سلعة تباع و تشترى في السوق بحيث يحدد سعره بحسب كمية الضروريات اللازمة للحفاظ على حياة العامل و أسرته عند حد الكفاف و لهذا تمت المناداة للمحافظة على مستوى الثمن الطبيعي الذي يمثل دخل الكفاف لكي يبقى .

2-2 نظرية رصيد الدخل[2] : مضمون هذه النظرية هو أن دخل العامل يتوقف على عرض العمل و الطلب عليه ويقصد به هو عدد الأشخاص الذين يفتشون عن عمل مقابل دخل في بلد وقت معينين أما الطلب على العمل فيتحدد بذلك مقدار من رأس المال المخصص لدفع الدخول للعمال في ذلك البلد و في نفس الفترة الزمنية لذلك

[1] نفس المرجع السابق .

[2] محمود الوادي وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد دار الباروزي العملية للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2007 .

يمكن أن تقول أن مستوى الدخل يتحدد بالرصيد أي بمعنى اخر أن عملية الإستثمار في الدولة تسهتل على مخصص أو رصيد للدخول محدد سلفا بحكم جانب الطلب على العمال .

مستوى الدخل : مخصص أو رصيد الدخول (عدد العاملين)

3-2 نظرية الإنتاجية الحدية : من أهم ما جاء به الكلاسيكي الجديد لتفسير الدخول أن الإنتاجية للعمل تساوي دخل ذلك العامل إلا أنه تؤخذ هذه النظرية أن ظروفها قائمة على أساس وجود سوق منافسة كاملة .

وغالبا ما تتأثر الإنتاجية الحدية للعامل بنوع رأس المال المستخدم و كفاءة الأداء و هي عوامل خارجة عن إرادة العامل .

4-2 نظرية البقية الباقية : صاحب هذه النظرية هو الأمريكي (ورلكر) الذي اعتبر أن أجور العمال هي في الواقع ما يزيد و يتبقى بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج عن فائدة وربح

المطلب الثالث: طرق قياس الدخل المحلي[1] .

توجد ثلاث طرق ممكنة لقياس الدخل المحلي و تختلف هذه الأساليب كثيرا لاختلاف وجهات النظر إلى الدخل المحلي .

1-1 طريقة الإنتاج : بموجب هذه الطريقة ينظر إلى الدخل القومي باعتباره مجموع الإنتاج المتحصل من الموارد الاقتصادية المملوكة في الداخل خلال فترة سنة واحدة

2-1 طريقة الدخل : ينظر باعتباره يمثل الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج التي أسهمت في وضع الإنتاج القومي ، ومما أن مجموع قيمة الناتج يقدر بتكلفة العناصر فلابد أن يكون معادلا تماما لمجموع قيم الأجور (الأجور ، الفائدة ، الإيجار ، الأرباح) التي دفعت عناصر الإنتاج في مقابل مساهمتها في أعمال الإنتاج

3-1 طريقة الإنفاق : ينظر عليه من ناحية الطرق به واستعماله إذ الناتج القومي لابد أن يشتري لغرض استعماله أو لإضافته إلى موجودات (رأس المال) أو المخزون يعادل " الإنفاق " التذي يقوم به المنشات على انتاجها الخاص

الإنتاج القومي = الدخل القومي = الإنفاق القومي.

[1] محمد طاقة حسين عجلان حسين " اقتصاديات العمل إثراء للنشر التوزيع ، الشارقة الامارات ط أولى 2008

المبحث الثاني : المحدات الاقتصادية للدخول .

للمحددات الإقتصادية دور كبير في تحديد الدخول ومن خلال هذا البحث سنحاول حصر أهم المحددات اللإقتصادية والناتج الوطني إنتاجه العمل ومحددات أخرى تتمثل في البطالة و التضخم

المطلب الأول : الناتج الوطني .

يعابر الدخل و الناتج الوطني من المؤشرات الأساسية التي تتدخل في قياس الرفاهية الإقتصادية للمجتمع و تحقيق الإستقرار الإقتنصادي في الدخل الوطني .

يعبر عن مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد المقيمون في البلد من خلال مشاركتهم في النشاط الإنتاجي و ذلك البلد خلال سنة معينة .

إذا علمنا أن نسبة الدخول بالنسبة للناتج الوطني في الدولة المتقدمة تمثل أكثر من 60 % و التي تعكس مدى مساهمة هذه الدول في إعادة توزيع الدخل على أن الأفراد المجتمع و بالتالي الوصول إلى الإنعاش الإقتصادي

أما في الدول المختلفة فإن هذه الدول النسبة الضعيفة نظرا لضعف استغلال الموارد البشرية و المادية و باعتبار أن اقتصاديا بمعنى اعتمادتها شبه كلي مدايل البترولية كما هو الحال بالنسبة للجزائر .

و يمكن إرجاع ضعف هذه الحصة لمسببين الأول اقتصادي و يتعلق بتدني المعدل الوطني لإنتاجية أما الثاني فيخص السيايةو الإقتصادية للبلد بتفضيل التضحية بالاستهلاك المالي و إخلاصه باستثمارات استيراتيجية على أمل تحسين مستوى المعيشة لاحقا و عموما نستطيع القول أن علاقة الأجور بالتاج المحلي ذات أهمية بالنسبة للفرد و المجتمع إذا كانت النسبة مرتفعة و ناتجة عن إنتاجية عن العمل .

المطلب الثاني : إنتاجية العمل[1] .

يحتل العمل مرتبة أهمية خاصة باعتباره أحد أهم عناصر الإنتاج فهو الذي يوفر التقدم الفني المستمر مكن خلال الاكتشافات و الابتكارات التي تفسر عنها جهود الأفراد و هو الذي يتولى استغلال المراد الطبيعية و يخلق المزيد من رأس المال لذلك فهو يعتبر العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية

[1] نفس المرجع السابق .

فهي مقياسا لكفاءة القوى العاملة باعتبارها مؤشر لمستوى التقدم الاقتصادي في البلد فكلما ارتفعت الإنتاجية ارتفع نعه مستوى الإنتاج و مستويات المعيشة

لذلك فقد عن العلاقة بين الإنتاجية و مستوى الرفاهية المجتمعات

من ما سبق ذكره نجد أن الأجور الأفراد مرتبطة ارتباطا وثيقا بمستويات الإنتاجية حيث يكون راتب العامل بقدر مساهمة في الإنتاج و التي تقاس بالإنتاجية الحدية

مفهوم الإنتاجية[1] :

إنما مقياس لمدى كفاءة التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المداخلات المختلفة إلى مخرجات متمثلة في شكل منتجات أو خدمات فزيادة الإنتاجية تعنى استخدام كنفس الكميات من المداخلات على نفس الكمية المخرجات و بنفس النوعية ولكن بتكلفة أقل هناك مفهومات أساسيات للإنتاجية

الإنتاجية المتوسطة : و المقصود بها انتاجية وحدة العمل و نحسب بالعلاقة التالية :

P : الانتاجية المتوسطة للعمل

Q : كمية الإنتاج $PmP= Q/L$

L : عدد وحدات العمل

تقاس وحدة العمل ما بعد العمال و عندئذ تعكس الإنتاجية المتوسطة للعمل ما ينتجه العامل الواحد و أما بعدد ساعات العمل فتصبح الإنتاجية المتوسطة تعبر عن انتاجية الساعة الواحدة

الإنتاجية الحدية للعمل :

و هي عبارة عن تعبير الكلي نتيجة و تغير وحدات العمل بوحدة واحدة أي بالعبارة الأخرى تلك الزيادة في الإنتاج الناتج عن زيادة عنصر

$PmP = a Q/a L$

PmP : الإنتاجية الحدية للعمل

a Q : التغير في كمية الإنتاج

[1] قياسة على مدى عدالة الأجور في الجزائر رسالة ماجيستر تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسة ، جامعة حسية بن بوعلي شلف ، السنة وهيبة سراج "دراسة الجامعية 2007 – 2008 ص 56 – 57 .

a L : التغير في عدد وحدات العمل .

العلاقة بين الإنتاجية العمل والراتب :

بما أن الراتب هو مقابل مساهمة العامل في العملية الانتاجية فلابد أن يعكس هذا الأجر كل ما تغيير يطرأ على انتاجية العامل ومما يبق يتضح أن هناك تأثير متبادل بين انتاجية العمل و الراتب حيث أن أي رفع في معدلات الانتاجية ستساهم في رفع من كمية السلع و الخدمات المطروحة في السوق والذي يؤدي إلى رفع في مستوى الدخل الوطني وبالتالي تحسين المعيشة .

المطلب الثالث : محددات الدخل

هناك محددات لها أثر البالغ في تحديد الجور وتتمثل فيما يلي :

1 . العرض والطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل :

كان عرض الأيدي العاملة و الطلب عليها من أهم العوامل المؤثرة في نظام الرواتب قبل تدخل الدولة الإقتصادية و إصدار القوانين و اللوائح الناجمة لموضوع الرواتب التي يتقاضاها الأفراد قبل ظهور النقابات العمالية واتحادها التي أخذت تستخدم نفوذها و قوتها وضغوطها على أرباب العمل وأصحاب المنشات إذا كان ينظر غلى الأيدي العاملة على أساس سلعة تحكمها عوامل السوق من عرض و طلب أما الان وخصوصا في البلدان التي تتدخل فيها الدولة بغرض سياسات معينة للرواتب و بوجود نقابات العمالية نرى هذا المبدأ لم يعد سائدا حيث يتم تحديد الاحتياجات من الأيدي العاملة مع مؤهلاتهم من الموازيات التقديرية للمنشات العامة

2. طبيعة السوق : حيث أن سوق العمل عندما تكون تامة قيمتها التي تحدد الراتب من خلال تفاعل عرض العمل مع الطلب عليه يشكل تلقائي حر و بدون أية قواعد و يتحدد الراتب عند مستوى الراتب التوازني الذي يتساوى فيه قيمة عرض العمل مع الطلب على العمل .

3. التكاليف المعيشية و مستوياتها : حيث تؤثر تكاليف المعيشية و مستوياتها إلى تركيز على عملية تحديد الرواتب إذ ارتفاع مستويات المعيشية أو تكاليف المعيشة يقتضى تحديد الرواتب بمستويات منخفضة يؤدي إلى عدم كفايتها لتوفير العيش المناسب و عدم تمكن العامل من تحمل التكاليف بمعيشته بالرواتب منخفضة و من

ثم لا يتيح للعامل وأسرته الإستمرار في العيش و ممارسة العمل و هو الأمر الذي يتطلب منه توفير إمكانية العيش للفرد وأسرته باعتبار هذا يمثل شرط أساسي لضمان العامل للعمل واستمراره في العمل .[1]

المبحث الثالث : سياسة الدخل في الجزائر.

في هذا المبحث سنحاول معرفة كيفية تكمل السلطات العمومية بالدخول في الجزائر من حيث إصدار القوانين وتطور الأنظمة الرواتب قادرة على التكيف مع مستجدات الوضع الإقتصادي .

4/ نقابات العمال :

كان العمال قبل ظهور النقابات تعيش تحت رحمة رب العمل ، فأتت النقابات تضع العمال في ذات المستوى مع أرباب العمل فيما يتعلق بالمقدرة على المفاوضة (المساومة) ، و تكون نقابات العمال في وضع ملائم لزيادة الدخول العمال عندما يكون الطلب على السلعة التي ينتجونها غير مرن ، لأن رب العمل يستطيع في حال زيادة راتب عماله أن يقتطع هذه الزيادة بتحملها للمستهلك عن طريق زيادة سعر بيع السلعة .

و يحدث في بعض الأحيان [2]أن يكون هناك نوع من العمال لا غنى عنه للإنتاج و أن تكون كلفة العمل لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع كلفة إنتاج السلعة .

حيث أن الدخول على مدى القوة التساومية لدى أطراف سوق العمل ، و بالذات في السوق غير التامة ، و التي هي السائدة في الواقع الفعلي في الوقت الحاضر ، و أطراف سوق العمل غير التامة هذه يمثلهم عارضي العمل و هم العمال و طالبي العمل وهم المشروعات ، فإذا كانت قوة المساومة للعمال من خلل النقابات العمالية تفوق قوة مساومة أصحاب العمل من خلال حجم المشروعات أو اتحادات أصحاب الأعمال ، أو اتحادات المنتجين ، فتحدد دخول مرتفعة المستوى و العكس الصحيح .

5/ درجة تدخل الحكومة :

و التي تؤثر على الدخول بشكل عام ، وبالذات في السوق غير التامة ، والتي هي الحالة الأكثر واقعية و تحققا حيث أن الحكومة يمكن أن تتجه نحو تحديد الدخول للعاملين في المجالات المختلفة في ظل مثل هذه السوق

[1] زينب حسين عوض الله ، أساسيات المالية ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية ،2006، ص 26 .

[2] محمد طاقة حسين عجلان حسين " اقتصاديات العمل إثراء للنشر التوزيع ، الشارقة الامارات ط أولى 2008 ص 105 – 106

الغير التامة و قد يتم ذلك من خلال هيئة مركزية ، كأن تكون الهيئة المركزية للتخطيط كما كان يتم في الدول الاشتراكية سابقا ، ويتجلى تدخل الحكومة في القوانين واللوائح التي تصدرها الحكومات و التي تحدد فيها السياسة التي ستتبعها فيما يتعلق بالدخول ، حيث تعتبر هذه القوانين و اللوائح من أهم العوامل المؤثرة في نظام الدخول ، إذ يتم تحديد الحد الأدنى و الأعلى للراتب لكل عمل من الأعمال التي يقوم بها الأفراد و موعد استحقاق الراتب و غيرها و بالتالي هذه القوانين بالمرونة و قابلية التعديل بشكل مستمر بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية ، و تكاليف المعيشة بشكل اساسي ، و ينطوي تدخل الدولة في وضع هذه القوانين و اللوائح على تأمين الحياة اللائقة للأفراد بحيث تحمي السياسة المتبعة للأفراد من أصحاب العمل و تؤمن لهم حقوقهم كاملة و هنا يجب أن نؤكد أنه يجب أن تكون هذه القوانين و اللوائح محددة لنظام دخول محفز للأفراد وعادل يمكنهم من تحديد احتياجهم الأساسية ، ويساعدهم على تحقيق أهدافهم ، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمات ، وأهداف الدولة ككل .

6/ شدة العمل و صعوبته ، وطبيعة ومكان ممارسته ، والظروف التي فيها ، كلها عوامل تؤدي إلى التأثير على الدخول و بالشكل الذي يؤدي الى اختلافها ، حيث تزداد الدخول في الأعمال التي تتضمن طبيعتها صعوبة و شدة أكبر ، أو أنها تمارس في مناطق نائية و غير مناسبة ، أو في ظروف عمل غير ملائمة ، وتنخفض الدخول في الاعمال التي لا تتضمن القيام بها مثل ذلك .

7/ البطالة :

للبطالة مفاهيم متعددة ، إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى حيث تعنى بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة و غير موظفة ، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ، وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل ، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و تحدث البطالة لأسباب متعددة و لعل من أهمها ما يلي :

- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال ، و بالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة [1]
- سوء التخطيط التعليمي ، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية
- عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي الى انخفاض معدلات الاستثمار
- زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة .
- التغيرات التي تحدث في التقنية الانتاجية نتيجة للتقدم العلمي و الذي يؤدي على الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه

8/ التضخم :

يمثل التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار محسوبا على أسا س الأسعار القياسية للأسعار المستهلك ، وأسباب التضخم عديدة ، من أبرزها التفسيرات المقدمة لتوضيح ظاهرة التضخم أو ارتفاعات الأسعار و هو ما يتعلق بعوامل دفع الكلفة و عوامل حسب الطلب ، تشير مجموعة التفسيرات المرتبطة بدفع الكلفة إلى أن التضخم يعود إلى ارتفاع التكاليف ، وهذا يعني أن :

- إما ارتفاع تكاليف العمل ، الدخول أو ارتفاع تكاليف الموارد المستوردة
- ارتفاع تكاليف الوحدة الواحدة من المنتوج سيؤدي إلى زيادة السعر
- إن ارتفاع الأسعار سيدفع العاملين للمطالبة بزيادة الدخول للمحافظة علة مستوى المعيشة بعد ارتفاع الأسعار
- وهذا يترتب عليه زيادة ثابتة في الأسعار نتيجة لزيادة الدخول و المحافظة على الرح مما يؤكد أن هذه النظرية (دفع الكلفة) تؤكد العلاقة بين الكلفة و السعر بمعزل عن تأثيرات مستويات الطلب

[1] محمد طاقة حسين عجلان حسين المرجع السابق .

المبحث الثالث : سياسة الدخل في الجزائر

في هذا المبحث سنحاول معرفة كيفية تكفل السلطات العمومية بالدخول في الجزائر من حيث إصدار القوانين ، وتطور أنظمة الدخول قادرة على التكيف مع مستجدات الوضع الاقتصادي ونسعى للتعرف على مدى ارتباطها بالنظام الاقتصادي المطبق في كل مرحلة مر بها الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

المطلب الأول : سياسة الدخول في النظام الاشتراكي

منذ الاستقلال تم تبني النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي ، وأعطيت الأولوية لتحسين الوضع الاجتماعي حيث اعتمدت الجزائر إلى إنشاء مناصب الشغل لتمكين الأفراد من الحصول على دخل مستقر ، وأعطيت الدخول أهمية بالغة حيث تم اعتبار الجانب الاجتماعي متغيرة أساسية ، وفي هذا المطلب نحاول معرفة التطور النظري للأنظمة الدخول في تلك المرحلة و تأثيرها على واقع توزيع الدخل .

1/ نظام الدخول في الفترة (1962-1973) :

بعد الاستقلال انشغلت السلطات العمومية في العمل على تهيئة الظروف الحسنة المعيشة المواطنين ، هذه المراحل تميزت بعدم توفر الجزائر على قدرات من حيث الموارد البشرية لتسيير الجهاز الإداري والإنتاجي ، حيث أن هذه الأجهزة يشغلها جزء هام من الأجانب ، حتى سنة 1962 وما عدا انتقال التأثير الاجتماعي من المستعمر إلى الدولة الجزائرية و إدخال حركة التسيير الذاتي

أما طبقة الراتب لم يطرأ عليها تغيير كثير ، وهذا يمكن تفسيره أساسا بتواضع الاستثمارات الموروثة عن المستعمر و التي تم القيام بها من طرف الدولة في إطار المخطط الإستعجالي ، لكن بعد نهج سياسة التصنيع سنة 1697 حدثت تحولات على مستوى طبقة الرواتب من حيث الحجم و البنية ، وأصبح حجمها يزداد بسرعة في القطاع الصناعي حيث هذا الأخير سمح للأفراد المجتمع بالحصول على مناصب عمل وبذلك على راتب مستقر .[1]

[1] محمود الوادي و اخرون الأساس في علم الاقتصاد دار البترزي العملية للنشر و التوزيع عمان أردن 2007 ص 291

في تلك الفترة كانت تسير ملفات الدخول بغياب شبه تام للدولة من خلال النصوص التي من شأنها توجيه سياسة الدخول ، حيث تدخلت الدولة في مجال محدود مثل تحديد الحد الأدنى للدخول لتمكين أفراد المجتمع من الحصول على الحاجيات الضرورية وتحديد الحد الأعلى للدخول نظرا للإمكانيات المحدودة آنذاك من حيث قدرة الاقتصاد على دفع الدخول ، وهنا ظهرت ضرورة الاهتمام بالعمال و هو ما تجلى عبر الطرح الذي أورده النظام الاشتراكي حيث تم في سنة 1971 إصدار فاتحة قوانين العمل في الجزائر ، لاسيما فيما يخص تحديد مفهوم العمل و تكريس مبدأ المساواة بين العمال في الحقوق و الواجبات ، غير أنه لم يحدث أي تنظيم تقني لعلاقات العمل الفردية أو الجماعية ، لأن هدفه كان إقامة و تكريس نظام مشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاقتصادية و من ثم فإن مختلف القطاعات استمرت بها الفوارق الأدنى الزراعي اليومي المضمون 9.8 دج / ساعة ، والراتب الأدنى المضمون لقطاع الصناعة و الخدمات 1.73 دج / ساعة .

هذه المعطيات قد تجعلنا نحكم على طريقة تسيير الدخول في هذه المرحلة على أنها امتداد لتسيير الموجود قبل الاستقلال و هذا يعود أساسا الى افتقار الجزائر في تلك الفترة لطبقة النخبة التي كان من المفروض أن تأخذ على عاتقها مسألة توجيه السياسة الاقتصادية بصفة خاصة و نمط المجتمع الجزائري بصفة عامة .

2/ نظام التخطيط المركزي لتحديد الدخل (1974 – 1984) :

بدأت الدولة تتحكم بصورة مباشرة في تحديد الدخول بعد صدور نظام التخطيط المركزي لتجديد الدخول في أواخر سنة 1973 حيث صدر مرسوم تشريعي رقم 64.73 الذي ينص بموجبه على تجميد الدخول في المستوى الذي كانت فيه ، و في سنة 1976 تم تبني الميثاق الوطني و حددت فيه المبادئ الأساسية لقانون العمل ، أي ما يسمى " القانون الأساسي للعامل " و جاء القانون الأساسي العام للعامل المؤرخ في 05/ 1978/08 لتحقيق الأغراض التالية : [1]

- تصنيف مناصب الشغل على أسس وطنية محددة تلغى التفاوت الجهوي
- حماية القدرة الشرائية للعامل والاهتمام بظروفه الصحية و المعيشية

[1] محمد طاقة حسين عجلان حسين المرجع السابق .ص 125،126.

- إن تطور الدخول يجب أن يتماشى و تطور و نمو المعدل الوطني للإنتاجية .
- التخلي عن نظام العلاوات و التعويضات من أحل نظام وطني عادل و موحد للعلاوات و العناصر الأساسية للسياسة الوطنية للدخول تعمل وفق مبدأ " كل حسب عمله " قيمة الراتب متكافئة مع قيمة العمل " ، الأمر الذي استوجب إصدار عدة نصوص قانونية بلغت أكثر من 20 نص قانوني و أكثر من 100 نص تنظيمي تناولت العديد من المسائل أهمها تحديد المدة القانونية للعمل و العطل .
- تنظيم الدخول و المرتبات ، تشغيل الأجانب ، تنظيم علاقات العمل الفردية و الضمان الاجتماعي .

إن الفكرة التي أفرزت نظام القانون الأساسي للعامل في تحديد الدخول تمثلت في أنه لا يمكن ترك تحديد الدخول لرحم المؤسسة سواء كانت خاصة أو عامة ، كون الراتب يمثل من الناحية الاقتصادية تكلفة إنتاج و هنا تحاول المؤسسة نظريا تعظيم ربحها من خلال تدنئة تكلفة الإنتاج عن طريق تخفيض حصة الدخول ، أما من الناحية الاجتماعية فيعتبر الراتب كوسيلة لإشباع ضروريات العيش بالنسبة للعامل وأسرته ، وعليه فإن محاولة رفع الدخول فوق مستويات اقتصادية محددة قد تنعكس سلبا على المؤسسة ذاتها ، و الاقتصاد الوطني ككل من خلال ارتفاع تكلفة الانتاج و منه ارتفاع الأسعار المحلية ، تراجع قوة المنافسة الخارجية ، انخفاض مستويات التصدير و بالتالي تراجع معدلات التشغيل .

3/ نظام الدخل في الفترة (1985-1990)[1] :

لقد حدد الميثاق الوطني الذي كان سنة 1976 المبادئ الأساسية لقانون العمل وحدد العناصر الأساسية لسياسة الدخول وقاعدتها "كل حسب عملة ، قيمة راتب متساوية مع قيمة عمل متساوية وهي مبادئ تصورها النظري كن مبنيا على أسس عملية حيث كان هذا المبدأ آنذاك من بين امبادئ التي تم الاعتماد عليها كأساس نظري في تحديد الراتب في الأنظمة الليبرالية في تلك الفترة ، و قد كان قانون العمل لسنة 1985 يهدف إلى ربط التوجهات الأساسية من أجل بناء قانون عمل متجانس و العمل على تصحيح الوضعية السابقة حيث حاول تحديد و توضيح

[1] محمد طاقة حسين عجلان حسين المرجع السابق

واجبات العمل النموذجية ، و ضع سلم الدخول واعتماد نظام التعويضات كما عمل على توحيد أنظمة الضمان الاجتماعي و التقاعد و تأكيد البعد الاجتماعي للراتب .

لقد عمل القانون الأساسي للعامل على توحيد عملية تحديد الدخول على مستوى مجموع قطاعات النشاط الاقتصادي ، فقد كانت الدخول و العلاوات تحدد بواسطة مواد ومراسيم مما جعل المؤسسات لا تملك هامش التدخل على مستوى العلاوات لتحفيز عمالها على رفع الإنتاجية وهذا يؤثر على المبادرة الفردية خصوصا أصحاب الكفاءات المهنية العالية لاسيما عندما نجد قطاع إنتاجي يحقق أرباح معتبرة و له القدرة دفع الدخول الكبيرة لكن عماله لا يستفيدون من هذه النتائج الإيجابية المحققة و هذا مع مرور الوقت يمكن أن يولد شعور لدى العمال بعدم الرضا بالواقع و بالوظيفة و تكون انعكاسات سلبية على انتاجيتهم و نلاحظ مثلا الفارق الأقصى للدخول في مختلف الفئات و مختلف النشاط سنة 1988 في :

- القطاع العمومي ، الصناعة ، بناء و أشغال عمومية ، النقل و التجارة و الخدمات هو 1.05 % بين فئة الإطارات
- 1.08 % بالنسبة لفئة التحكم .
- 1.18 % بالنسبة لفئة التنفيذ .
- إن تطبيق هذا النظام أفرز في فترة مبكرة عدة اختلافات انعكست عليها
- ارتفاع الدخول في غياب أرباح حقيقية أو تحسن ملحوظ في الإنتاجية، إذا كان يتم توزيع الفوائد على أساس معايير غير اقتصادية لعمال المؤسسات غير فعالة.

المطلب الثاني : نظام الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

تعتبر الإصلاحات التي بدأت سنة 1988 بمثابة تحول اقتصادي بحيث استهدفت مبادئ النظرية الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها في تسيير الاقتصاد الجزائري المبني على التخطيط المركزي في توجيه الساسة الاقتصادية و تخصيص الموارد ، و علمت على إعادة النظر في شكل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تحول الوضع القانوني ودور المؤسسة العمومية ، ولقد اتسمت هذه المرحلة بتقديم اقتراحات تصحيحية للسلبيات التي

شهدها تطبيق القانون الأساسي العام للعامل وجاءت هذه الاقتراحات في شكل خطة عمل تتكون من ثلاثة مراحل :

1) **المرحلة الأولى (1988 – 1989) :**

وتمثلت في تحرر المؤسسات نوعا ما من قيود القانون الأساسي العام للعامل ، وتحضير التعديل الشامل لهذا القانون .

2) **المرحلة الثانية (1990) :**

وتمثلت في إصدار التعديلات الطارئة على القانون الأساسي العام للعامل ، التي شهدت تغيرات عميقة بصدور القانون 11.90 في 21 أفريل 1990 و التي تضمن قوانين تسيير علاقات العمل و منح حق تشكيل النقابة ، حق الإضراب ، وإنشاء متفشية العمل و من الناحية البنيوية فالقانون مبني على ثلاث جوانب أساسية هي :

- حرية تصرف أصحاب العمل و الدخول .
- تخلي الدولة عن تأثير القوانين الاجتماعية .
- التسيير بواسطة العقود لليد العاملة .

وفي نهاية 1990 تم إدخال أداة جديدة و هي تتمثل في الراتب الأدنى للنشاط و ليس له أي تعريف قانوني ، ولا يلزم أي مؤسسة على احترام أي حد من حدوده ، و بعد المفاوضات بين الحكومة [1]

و الإتحاد العام للعمال الجزائريين تم الإتفاق على الزيادات التالية للحد الأدنى للنشاط من 1500 دج إلى :

- 2100 دج ابتداءا من 1 نوفمبر 1990 .
- 2300 دج ابتداءا من 1 جانفي 1991 .
- 2500 دج ابتداءا من 1 جويلية 1991 .
- 3000 دج ابتداءا من 1 جانفي 1992 .

[1] محمد طاقة حسين عجلان حسين المرجع السابق .

- 3500 دج ابتداءا من 1 جويلية 1992 .

3) المرحلة الثالثة (ما بعد 1990) :

و تمثلت في متابعة إصدار كل القوانين و النظم الخاصة بقطاع العمل ، وأهم ما يميز قوانين العمل الصادرة ما بعد 1990 اعتمادها على فكرة الفصل بين قطاع المؤسسات الاقتصادية العامة .

تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1995 – 2016

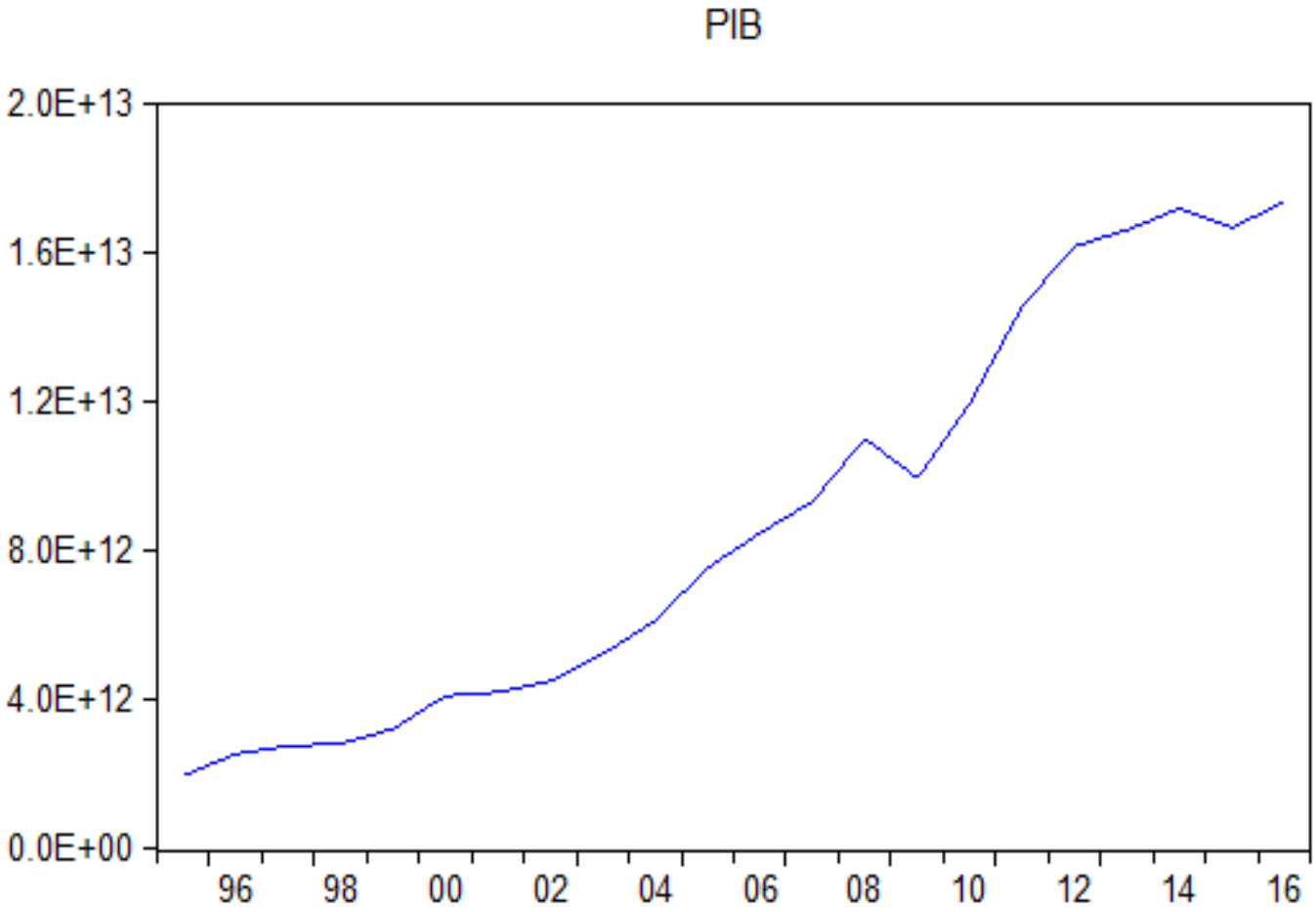

من إعداد باعتماد برنامج

من خلال الملاحظة الشكل أعلاه يظهر لنا التزايد المستمر لحجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة لأخرى حيث شهدت الفترة المتمدة سنة 1995 – 2016 نموا متسارعا لحجم الناتج و الناجم عن الارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سمح للجزائر لتأمين موارد مالية هامة مكنتها من اتباع السياسة إنتاجية توسعية سعيا منها لتحسين ظروف الاجتماعية و الاقتصادية .

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الدخل ، أنواعه و أهميته و نظرياته كما تطرقنا إلى قدرته في الإنتاج وقياسه بالإضافة إلى محددات الدخول و في الأخير تطرقنا إلى سياسة الدخول و تطورها في الجزائر وقد استخلصنا مايلي:

- يعتبر الدخل أداة من أدوات الدولة في الإنتاج وهذا لإشباع الحاجيات و الرغبات .
- الراتب الحقيقي يعبر هن الدخل
- وجود محددات اقتصادية للدخول تتمثل فيما يلي :
  - الناتج الوطني و تكاليف المعيشة و مستوياتها درجة تدخل الدولة ، البطالة .

إن للدخول دور مهم في اتخاذ السياسات الاقتصادية لانها تمثل الحصد الأكبر في تحصيل الحكومي فالجزائر و من خلال دراستنا النظرية للإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي في الفصلين السابقين و سنقوم بدراسة مدى تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفصل الموالي .

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي تضمنتها الفصول السابقة حول كل من الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للبحث القيام بدراسة قياسية لتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة (1992 – 2015)

و عليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما :

- ✓ المبحث الأول : الذي تضمن دراسة وضعية تحليلية للبيانات المستخدمة في الدراسة حيث سنقوم بتقديم و تعريف كل متغيرة على حدى قبل أن نخضعها إلى مجموعة من الإختبارات الإحصائية لغرض اكتشاف خصائصها الجوهرية
- ✓ المبحث الثاني : سنعتمد في إطار منهجية شعاع الإنحدار الذاتي "var" إلى تحديد النموذج الديناميكي الذي يبن مختلف التفاعلات التي تحدث بين المتغيرات محل الدراسة وذلك بالإعتماد على البرنامج الإحصائي eviews08

المبحث الأول : دراسة وضعية تحليلية لسلاسل الزمنية .

قبل استخدام أي بيانات (سلاسل الزمنية) في أي دراسة كانت لابد من معالجتها جيدا من خلال إخضاعها لمختلف الإختبارات البيانية و الإحصائية التي تسمح لنا باكتشاف خصائصها الإحصائية

كما نقدم صورة واضحة عن تطور سلوكها عبر الزمن لذا سوف نحاول التطرق إلى عرض البيانات و دراسة إستقراريتها

المطلب الأول : عرض المتغيرات و الدراسة الوصفية للسلاسل الزمنية

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تحديد جودة النموذج و خصائص البيانات و تعتمد أساسا على النظرية الإقتصادية و كذا على اختبارات الإحصائية و لابد من التوفيق بينها للوصول على نتائج جيدة

1- عرض متغيرات الدراسة :

إن الهدف من الدراسة هو معرفة تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر و يمكن إجمالي متغيرات الدراسة فيما يلي :

- الإيرادات السياحية RTA
- الناتج المحلي الإجمالي P I B

إذ تمثل جمع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة سلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بإقتصاد الجزائري معبر عنها بالملايين الدينارات للفترة الممتدة من 1992 إلى 2015 ليكون لدينا ..22 مشاهدة ....هذه تمتد الحصول عليها من المصدر البنك العالمي

2- دراسة وصفية للسلاسل الزمنية حل الدراسة

سنقوم من خلال هذه الخطوة لحساب مختلف المؤشرات و الإحصائيات الوصفية للبيانات (القيمة العظمى ، القيمة الدنيا ، القيمة الوسيطية ، القيمة المتوسطة ، الانحراف المعياري)

و التي تسمح لنا بتكوين فكرة أولية عن أهم خصائص السلسلة المدروسة خلال فترة زمنية معينة

PIB ET RTA

PIB:إجمالي الناتج الداخلي

RTA:إيرادات السياحة للجزائر

المصدر: البنك العالمي

الفترة: من 1995 إلى 2016

الدراسة القياسية:

البيانات:

	RTA	PIB
1995	32000000	1,9906E+12
1996	45000000	2,57E+12
1997	28000000	2,7802E+12
1998	74000000	2,8305E+12
1999	80000000	3,2382E+12
2000	102000000	4,1235E+12
2001	100000000	4,2271E+12
2002	111000000	4,5228E+12
2003	112000000	5,2523E+12
2004	178000000	6,1491E+12
2005	477000000	7,562E+12
2006	393000000	8,5016E+12
2007	334000000	9,3529E+12
2008	473000000	1,1044E+13
2009	361000000	9,968E+12
2010	324000000	1,1992E+13
2011	300000000	1,4589E+13
2012	295000000	1,621E+13
2013	326000000	1,6648E+13
2014	348000000	1,7229E+13
2015	357000000	1,6702E+13
2016	243000000	1,7407E+13

1-2 دراسة وصفية لسلسلة الإيرادات السياحية RTA :

سنقوم بإعطاء بعض الخصائص الوصفية لسلسلة RTA و التي يمكن اختصار ها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (01 و 02 à) البيانات الوصفية لسلسلة الإيرادات السياحية RTA

تتكون السلسلة من 22 مشاهدة ممتدة من سنة 1995 إلى 2016 بمتوسط 2.32

و قيمة عظمى تقدر(0.77E+0.8) في سنة 2014 و قيمة صغرى تقدر ب .(28000.000) في سنة 1995 و تشتت القيمة حول الوسيط بقيمة (2.69E+0.8) بإنحراف معياري يقدر بـ (1.48E+0.8)

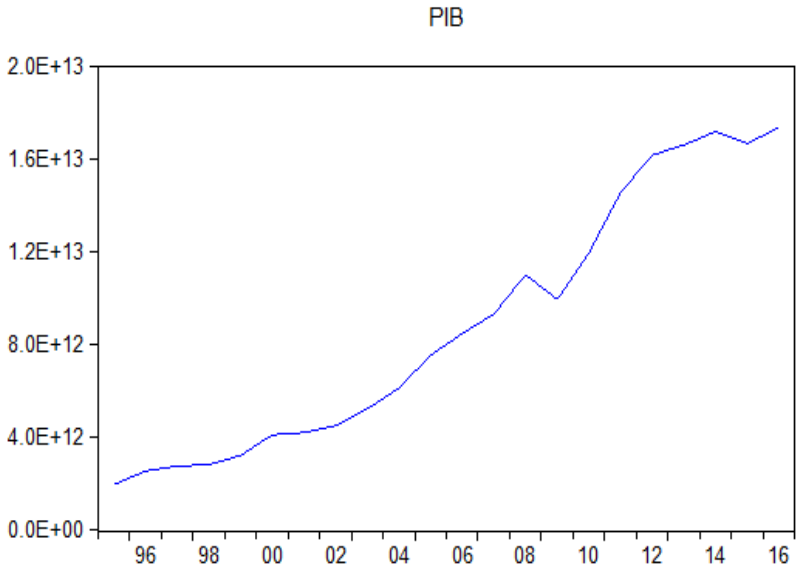

الإحصاء الوصفي:

	PIB	RTA
Mean	8.86E+12	2.32E+08
Median	8.03E+12	2.69E+08
Maximum	1.74E+13	4.77E+08
Minimum	1.99E+12	28000000
Std. Dev.	5.54E+12	1.48E+08
Skewness	0.356594	0.057987
Kurtosis	1.632870	1.619824
Jarque-Bera	2.179541	1.758475
Probability	0.336294	0.415099
Sum	1.95E+14	5.09E+09
Sum Sq. Dev.	6.45E+26	4.57E+17
Observations	22	22

2-2 دراسة وصفية لسلسة الدخل PIB

يمثل الشكل الموالي أهم خصائص التي تميز الدخل و التي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطور وطبيعتها خلال الفترة (1995- 2016)

الشكل رقم (02-02) : البيانات الوصفية لسلسلة الناتج المحلي

تتكون السلسلة من 22 تمتد من سنة 1995 إلى 2016 بمتوسط 2.32E+08 (8.86^{E}+12)

و قيمة عظمى تقدر بـ4.77E+08 (1.74^{E}+13) في سنة 2016 و قيمة صغرى تقدر بـ28000000 (1.99^{E}+13) في سنة 1995

وتشتت القيم حول الوسيط بقيمة (2.69 E+08)

بانحراف معياري يقدر ب (1.48 E+08)

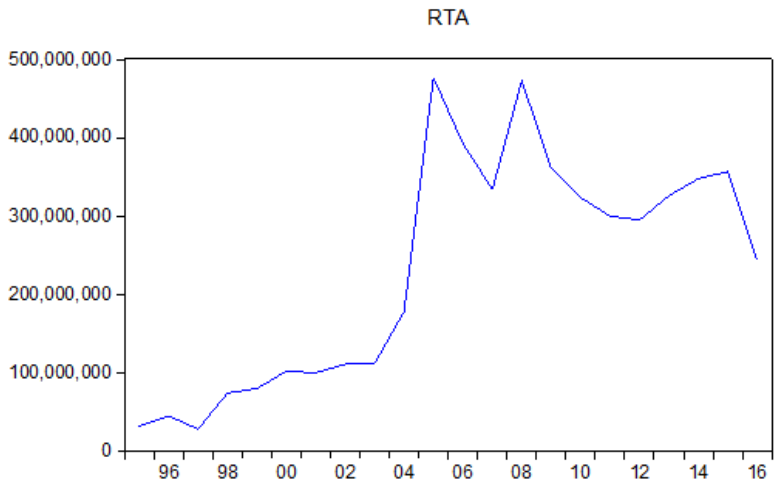

المصدر من إعداد الطالبة باستخدام برنامج eviews

تتكون السلسلة من 22مشاهدة تمتد من سنة 1995إلى 2016بمتوسط 8.86 E+12 وقيمة عظمى تقدر 1.74E+13و قيمة صغرة تقدر ب 1.99E+13 في سنة 1995. وتشتت القيم حول الوسيط بقيمته 8.03E+12 بانحراف معياري يقدر 5.54E+12

المطلب الثاني صياغة وتقدير النموذج القياسي .

بعد تحديد المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي PIBمن خلال دراستنا للنظرية الإقتصادية وذلك باستعمال تقنية الإنحدار الخطي البسيط معتمدين في ذلك على برنامج eviews 08 لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية MCO لانها تعطي مقدرات غير متحيزة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج .

1) صياغة النموذج:

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير فالبداية إلى الرموز المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالآتي:

المتغير التابع: يتمثل في الإيرادات السياحية ونرمز لها بالرمز BIP

المتغير المستقل ويتمثل في الناتج المحلي RTA

BIP= F (RTA)

من أجل دراسة هذه الدالة وتغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي والصيغة الرياضية للنموذج هي كالتالي:

RTAt =B0+B1 pib+Ut

حيث Tيمثل الزمن أي قيمة المتغير في السند t

RTA : تمثل الإيرادات السياحية

BIP : يمثل الناتج المحلي الإجمالي

B0;B1 : تمثل معلمات النموذج

U : يمثل المتغير العشوائي

2 تقدير النموذج

تقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ويقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هاته المقدرات.

عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدرة قريبة من القيم الحقيقية وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، وذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط .

1) خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية

1- خاصية عدم التحيز:

التحيز : هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن الصفر نقول أن المقدر متحيز، أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق ما يلي:

$E(Bi)= (Bi)$ $i=0,1;2.....k$

وبالتالي Bi مقدرة غير متحيز لBi

2) خاصية الإشتياق:

نقول أن معلمات هي مقدرات متسقة إذ تحقق ما يلي:

- قيم المعالم تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة.
- قيمتي التحيز والتباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة ما لا نهاية

$\lim \hat{B}= B$ $\text{Lim } E(\hat{B}) = b$

$\lim \text{var}(\hat{B}) =0$ $\text{Lim var}(\hat{B}) = b$

إذا تحقق هذين الشرطين نقول أن B هو مقدر متسق ل B

3-خاصية أصغر تباين

يقصد بأقل تباين للمقدرات عندما يكون التباين أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى

$\mathbf{Var}(\hat{\mathbf{Bi}}) < Bi$

حيث أن القيمة المقدرة الأخرى Bi

ب – فرضيات النموذج الخطي البسيط:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج الخطي البسيط فإنه يجب توفر الفرضيات التالية:

01//: المتغير التابع يكون دالة خطية للمتغير المستقل

02//: القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر أي :

$E(ui)=0 \; ; Vi$

03//: تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي:

$Var\ (Ui) = E\ (u^2i)=Ou^2$

4//: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي

$Cov\ (Ui) = E(Ui)^2$

5//: إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المتنقلة أي:

$Cov(U1X1) = E\ (U1x\ X1)=0$

6//: المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي

$U1 \longrightarrow N(0\ 0)$

بعد إدخال البيانات المتغيرات الدراسة المتمثلة في تأثير الإرادات السياحية على الناتج الإجمالي السياحي والمتغيرات الإقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي eviews08 تحصلنا على نتائج تقدير النموذج إنطلاقا من الجدول كما يلي :

PIBفي المستوى :

من الجدول يمكن كتابة الصيغة النموذج كما يلي:

BP =2;44^{E} +11 -0;30 1489 RTA

Tc= (-2;110450) (0,666518) (2;251055)

Sbi=(0;142855) (3;66^{E}+11) (1;23^{E}+11)

$\Sigma\varepsilon 1$= 1;07^{E}+25 R^2=0;137844

N=22 R =0;224060

Fc= f-statistic=2;598830

Dw=1;765434.

حيث Tc : هي قيم إحصائية ستيودنت المحسوبة للمعالم المقدرة وتحسب وفقا لعلامة التالية:

$\hat{SB}$: الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة:

$\Sigma\varepsilon 1^2$:مجموع مربعات الأخطاء

R^2: يمثل معامل التحديد المصحح.

Fc تمثل إحصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفقا للعلاقة $Fc = \frac{R}{1-R^2} \quad \frac{N-m-1}{m}$

M: يمثل عدد المتغيرات المستقلة

N: يمثل عدد المشاهدات.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر.

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائية و الاقتصادية للنموذج لابد حتى إجراء مجموعة من الاختبارات و ذللك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية القياسية و إستخدامية في عملية التنبؤ

المطلب الأول:

الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر.

1)- التفسير الإحصائي

اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الاختبار نستنتج إحصائية ستيودنت

وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع و الجدول التالي يوضح معنوية معلمة في النموذج :

الجدول رقم : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	Tcal	T tab	Prob
PIB	B0	-2.110450	2.001	0.0491
الثابت C	B1	0.666518	2.001	0.5135
TD 1995		2.251055	2.001	0.0371

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج eviews 18

و لاجراء هذا الاختبار نقوم بالمقارنة إحصادة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى 5 % وفقا للفرضية التالية :

حيث:

H0 تمثل فرضية العدم و تعنى $H0 : B1 = 0$

المعلمة ليس لها معنوية إحصائية $H1 : B1 \neq 0$

H1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

إختبار معنوية B0 :

$H0 : B0 =$ ليس لما معنوي

$H1 : B0 \neq 0$ لما معنوي

لاختبار معنوية المعلمة B0 نقوم بالمقارنة قيمة Tcal المحسوبة مع قيمة Ttab المجدولة

عند مستوى 5 %

من خلال الجدول نلاحظ أن

$Ttob < / Tcal /$

و بالتالي نرفض H0 و نقبل H1 ومنه B0 لما معنوية إحصائية

بما أن

prob (B0) <0.05 وبتالي نرفض H0 ونقبل H1

و منه B0 لما معنوية إحصائية

$Ttab\ Ln\text{-}k^{0.025} = 2.001$

$Tcal = 2.251055$

ومنه : Tcal > Ttab نرفض فرضية العدم H0

و تقبل الفرضية البديلة H1 أي المعلمة B0

ذو المعنوية إحصائية عند مستوى 5%

اختبار معنوي B1

$H_0 : B1 = 0$ ليس لما معنوي

$H_1 : B1 \ddagger 0$ لما معنوي

لاختبار معنوية المعلمة B1 نقوم بمقارنة قيمة Tcal المحسوبة مع قيمة Ttab المجدولة عند المستوى معنوية 5% .

لدينا 0.025

$$\begin{cases} T = 2.001 \\ \text{Tab Ln-k} \\ Tcal = -3110450 \end{cases}$$

ومنه :

Tcal> Ttub نرفض فرضية العدد H_0 ونعتبر الفرضية البديلة H_1 أي المعلمة B1 ذو معنوية إحصائية عند مستوى 5 %

بما أن prob (B1) < 0.05 وبتالي نرفض H_0 وتقبل

H1 ومنه لها معنوية إحصائية

لاختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

نستخدم إختبار Fisher وفقا الفرضية التالية

$$\begin{cases} H0 : B1 = B2 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ \exists \quad H1 \quad B1 / \neq 0 & i = 1.2...5 \end{cases}$$

H_0 : تمثيل فرضية العدد و تعنى انعدام العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة

H_1 : تمثيل فرضية البديلة و تعني يوجد على الأقل متغيرة مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع

لدينا : إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول :

$$Fcal = 2.598830$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى 5% مما كما يلي :

$$F^{0.05}_{2.8} = 0.866 \qquad K = 3 \qquad N = 22$$

$$F_{Tab}\ (k-1 . n-k) = F\ (2 . 8) = 0.866$$

$$F\,c = 2.598830$$

حيث

K : يمثل عدد المعالم الى هي : 3

Fcal : تمثل F-statictic القيمة المحسوبة

Ftab : تمثل القيمة المجدولة

N : يمثل عدد المشاهدات

اذا كانت لدينا Fcal > Ftab أي القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإننا نرفض H1 وتقبل H0 أي النوذج ليس له معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 5 % و العكس صحيح

بما أن Fc = 2.598 > Ft = 0.886

أي القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المحجدولة فإننا نقبل H1 و نرفض H0 و بتالي النموذج له معنوية إحصائية عند المستوى 5%.

التفسير الإقتصادي :

قيمة القدرة التفسيرية للنموذج $R^2 = 0.2240$

تدل قيمة معامل التحديد على نموذج 1 نحذر الخطي البسيط المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا حيث أن حيث أن 79.61 % من التغيرات التي تحدث تأثير الا يرادات السياحية على الناتج المحلي أي الاجمالي تشرحهما كل المتغيرات الاقتصادية أي الناتج المحلي الاجمالي أما 20.39 تبقى لعوامل غير المشخصة يشرحها المتغير العشوائي .

إشارة المعلمة (PIB) سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عاكسة بين الارادات السياحية تتفق مع التوقعات المسبقة .

و منطق النظرية الاقتصادية حيث أنه الى تغير قيمة الناتج بوحدة واحدة فإن الاجراءات السياحية تتغير بـ $3.66^E + 11$

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية والاقتصادية سنقوم بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه و تطابقة مع الفرضيات الخاصة به .

إختبار الارتباط الذاتي الاخطاء :

للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكر الارتباط الذاتي فلأخطاء حيث نستخدم غختبار ديكي- فولر متطور العادي .

تسمح هذه الاحصاءة بإختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H0 : b = 0 \\ H1 : b \neq 0 \end{cases}$$

H0 : تتمثل فرضية العدد وجود إرتباط ذاتي الأخطاء

H1 : تتمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي الأخطاء

ويعتبر ص في هذا الإختبار أن الارتباط الذاتي لقيمة u يتخذ نمط الانحدارالذاتي من الدرجة الاولى

$$u_t = Pu_{t-1} + \epsilon_t$$

$$DW = \frac{^{r}\sum t\ (\varepsilon t - \varepsilon t\text{-}1)^2}{\varepsilon_{t^2} \quad \varepsilon^2}$$

متحديد مناطق القبول و الرقص لاحصاءه DW

إرتباط الى ساليب	قرار عبو مسموح	عدم وجود ارتباط و ذاتي الاخطاء	قرار غبو ممسوح	إرتباط ذالى موجوب
		P = o	Dw = 1.76	

نلاحظ أن Dw وقعت في منطقة القرار غير الى سم

المطلب الثاني:

إختبار ديكي فولر المطور العادى :

دراسة إستقرر به P, B

إختبار وجود مرتبة H0 : b1 kghp !

الاتجاه العام H1 : }o1 ≠ 0

نلاحظ ان الاحصائية المحسوبة لمعامل الاتجاه العام اقل من الاحصائية المجدولة عند مستوى 5 %

Tc = -3.644 < t tab = 2.001

وهذا يجعلنا نقبل فرضية العدد (H0) أي معامل الاتجاه العام لا يختلف عن صفر

اختبار معنوية المعاملات من خلال ديكي – فولر مطور السلسلة PIB

الاختبار الفرضية الصفرية اي السلسلة PIB

تحتوي على الأقل جذرا أحاديا

$$\begin{cases} H0s\ b = 0 \\ H1 : b \neq 0 \end{cases}$$

نلاحظ أن

$$Tc = 2.25 > Ttub = 2.001$$

اذا نلاحظ ان الاحصائية المحسوبة أكبر من الاحصائية المجدولة عند مستوى 5 % فالسلسلة مستفرده و لها معنوية

$$T\ cal = 2.110 < T\ tub = 2.001$$

عند مستوى 5 %

اما PIB عند الفرق تحصلنا على نتائج التالية :

$$RTA + 6.79\ E + 11 - 0.914\ PIB$$

$$Tc = (-3.89872), 2.605$$

$$N = 22 \qquad R^2 = 0.457$$

$$R^2 = 0.427 \qquad DW = 1.97$$

$$\sum \varepsilon^2 = 1.37\ E + 25$$

فمن مستقره مع قاطع دون اتجاه

نتائج الانحدارية الذاتي VAR للناتج المحلي الاجمالي على معطيات الاقتصادية الجزائري

$$ART = 6.79\ E + 1 - 0.9144\ P.B$$

فهي مستقرة مع القاطع دون اتجاه عام

خلاصة الفصل :

خصص هذا الفصل للقيام بدراسة قياسية لتأثير الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)

و بعد دراسة الإستقرارية لكلا السلسلتين وجدنا أنهما غير متكاملتين من نفس الدرجة و بالتالي تم اللجوء إلى تقنية شعاع الانحدار الذاتي باعتبارها من النماذج الديناميكية التي تعامل جميع المتغيرات الدراسة دون إقصاء و تكتشف عن وجود علاقات مستقرة بين المتغيرات

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2016) فاستلمت الدراسة على ثلاث فصول كما يلي :

الفصل الأول :

الذي تضمن مفهوم الإيرادات السياحية حيث تم التصول إلى أن الإيرادات السياحية لها دعم في الإقتصاد الوطني وذلك من خلال تدقق العملة الأجنبية ورؤس الأموال وتحسين ميزان المدفوعات و التقليل من البطالة وبذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية و خلق المزيد من الفرص العمل و تحسين مستوى المعيشي وهذا نتيجة لتطور دور الدولة وانتقالها من الحارسة إلى المتدخلة بغية تفعيل هذا النشاط الإقتصادي .

الفصل الثاني :

و اشتمل على عموميات حول الدخول في الجزائر و للدخول دور مهم في اتخاذ السياسات الإقتصادية لأن تمثل الحصة الأكبر فالجزائر لم تعتمد على سياسة دخيلة عن طريق النظر في المتغيرات الإقتصادية المؤثرة كالبطالة فهي متباينة من إلى فئة .

الفصل الثالث :

احتوى على دراسة وصفية لكل من الإيرادات السياحية و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1995 - 2016 حيث استخدمنا في هذا الفصل نتائج تقنية الانحدار الذاتي VAR لتطبيقه على معطيات الاقتصاد الجزائري باعتباره الأنسب نظرا لطبيعة المعطيات وخصائصها وذلك من خلال تقدير اختبار مدى صلاحيته و بعد تقديم مختلف العناصر التي تعرضت إليها الدراسة سيتم ذكر أهم النتائج التطبيقية المتوصل إليها أظهرت النتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء المتغيرات الدراسة على جذر الوحدة ما تطلب حساب الفرق الأول بالسنة لسلسلة الإيرادات السياحية و الفرق الثاني لناتج المحلي الإجمالي لجعلها مستقرة .

اختبار صحة النظريات :

الفرضية الأولى :

الإيرادات السياحية هي أداة من أدوات الدولة تهدف من خلالها إللا تحسين المستوى المعيشي و إشباع رغبات الأفراد و لها أثر كبير على النشاط الإقتصادي و من خلال دراستنا للإيطار النظري للإيرادات السياحية لا تتعلق فقط بالجانب الإقتصادي بل تتعداه إلى مختلف النواحي الحياة الإجتماعية و الثقافية .... الخ .

الفرضية الثانية :

لقد تم التأكد من صحة الفرضية من خلال الإيطار النظري للدخول حيث أنه هو مجوع السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن التي يمكن توزيعها و بيعها مقابل الحصول على الإيرادات .

الفرضية الثالثة :

تلعب الإيرادات السياحية دورا كبرا في تحديد الدخل و من الدراسة القياسية لتأثير الإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي هو محفز للإيرادات السياحية .

الاقتراحات :

بناءا على النتائج السابقة من الدراسة النظرية و التطبيقية لتأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تقدم اقتراح بعض المواضيع :

- دراسة قياسية لمحدادات الدخل في الجزائر
- دراسة تحليلية تطبيقية للدخل في الجزائر

وفي الأخير يمكننا القول أن هذه الدراسة لا تمثل سوى محاولة تشوبها بعض النقائص و تمثل سبيلا لفتح المجال أمام البحوث الأخرى .

أ) الكتب :

1. محمد عزيز – محمد عبد الجليل ، مبادئ الإقتصاد ، دار الكتب الوطنية – بنغازي 2002 .
2. شوام بوشامة – مدخل في الإقتصاد العام ، دار الغرب للنشر و التوزيع 2000 – 2001 الجزائر .
3. موقف عدنان عبد الجبار الجمبري ، أساسيات التمويل و الاستثمار في صناعة السياحة ، الوراق للنشر و التوزيع 2010 – عمان .
4. محمد الصغير علي – يسرى أبو العلاء ، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة، الجزائر .
5. أموري هادي كاظم ، مقدمة في القياس الإقتصادي دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009.

ب) المذكرات :

1. بومعزة حنان ، ربوح أسامة "دراسة تحليلية قياسية لتطور الأجور في مؤسسة عمومية ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة مهندس دولة في التخطيط و الإحصاء 2011 – 2012 .
2. عوده لعريفي ، محدادت الأجور وأثرها على العمالة ضمن متطلبات لنيل شهادة في العلوم الإقتصادية جامعة شلف ، 2010 ، 2011 .
3. إلياس يحياوي "انعكاس الكتلة الأجرية على الإستهلاك الكلي في الجزائر ، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية جامعة شلف 2009 – 2010 .

ت) المواقع :

1. المصدر : الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية www.mta.gov.dz
2. المصدر : البنك العالمي (1996) Mackinnon

الملحق رقم 01 :

الدراسة القياسية:

البيانات:

	RTA	PIB
1995	32000000	1,9906E+12
1996	45000000	2,57E+12
1997	28000000	2,7802E+12
1998	74000000	2,8305E+12
1999	80000000	3,2382E+12
2000	102000000	4,1235E+12
2001	100000000	4,2271E+12
2002	111000000	4,5228E+12
2003	112000000	5,2523E+12
2004	178000000	6,1491E+12
2005	477000000	7,562E+12
2006	393000000	8,5016E+12
2007	334000000	9,3529E+12
2008	473000000	1,1044E+13
2009	361000000	9,968E+12
2010	324000000	1,1992E+13
2011	300000000	1,4589E+13
2012	295000000	1,621E+13
2013	326000000	1,6648E+13
2014	348000000	1,7229E+13
2015	357000000	1,6702E+13
2016	243000000	1,7407E+13

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 02 :

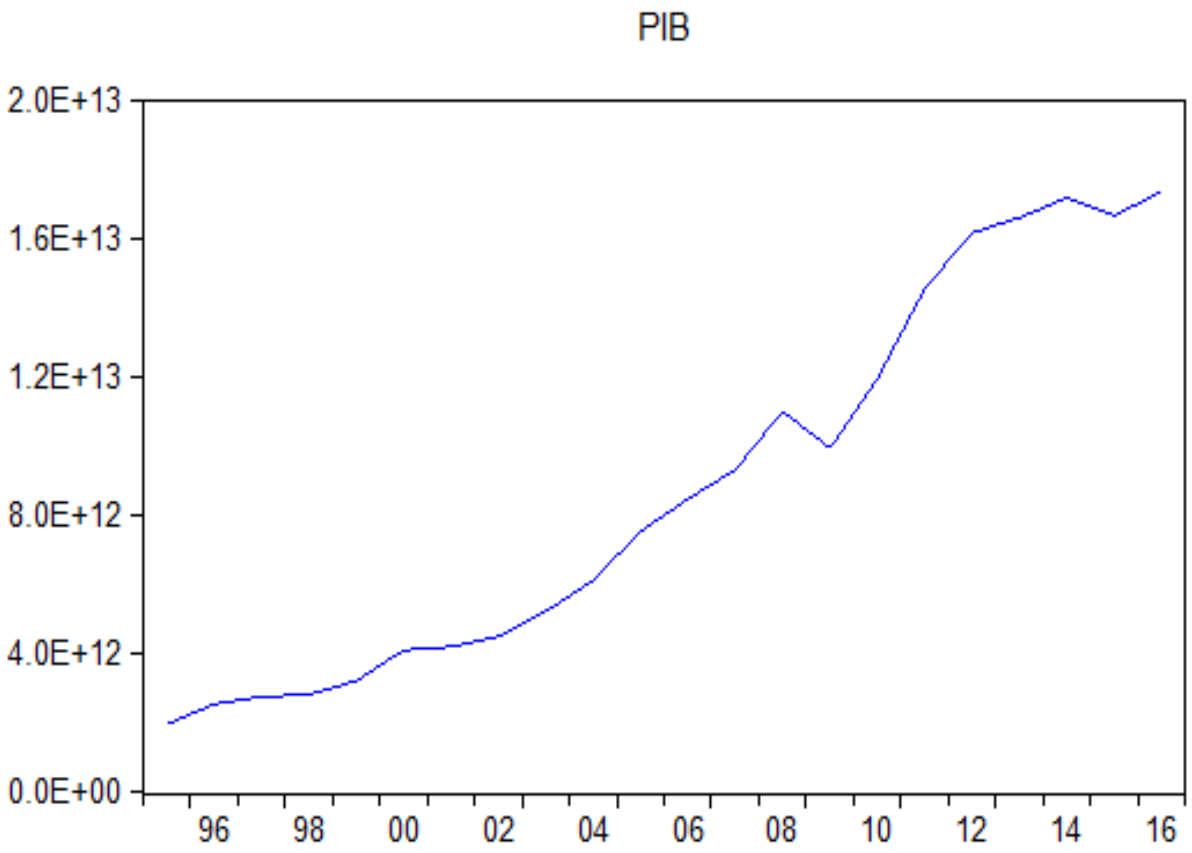

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 03 :

الإحصاء الوصفي:

	PIB	RTA
Mean	8.86E+12	2.32E+08
Median	8.03E+12	2.69E+08
Maximum	1.74E+13	4.77E+08
Minimum	1.99E+12	28000000
Std. Dev.	5.54E+12	1.48E+08
Skewness	0.356594	0.057987
Kurtosis	1.632870	1.619824
Jarque-Bera	2.179541	1.758475
Probability	0.336294	0.415099
Sum	1.95E+14	5.09E+09
Sum Sq. Dev.	6.45E+26	4.57E+17
Observations	22	22

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 04 :

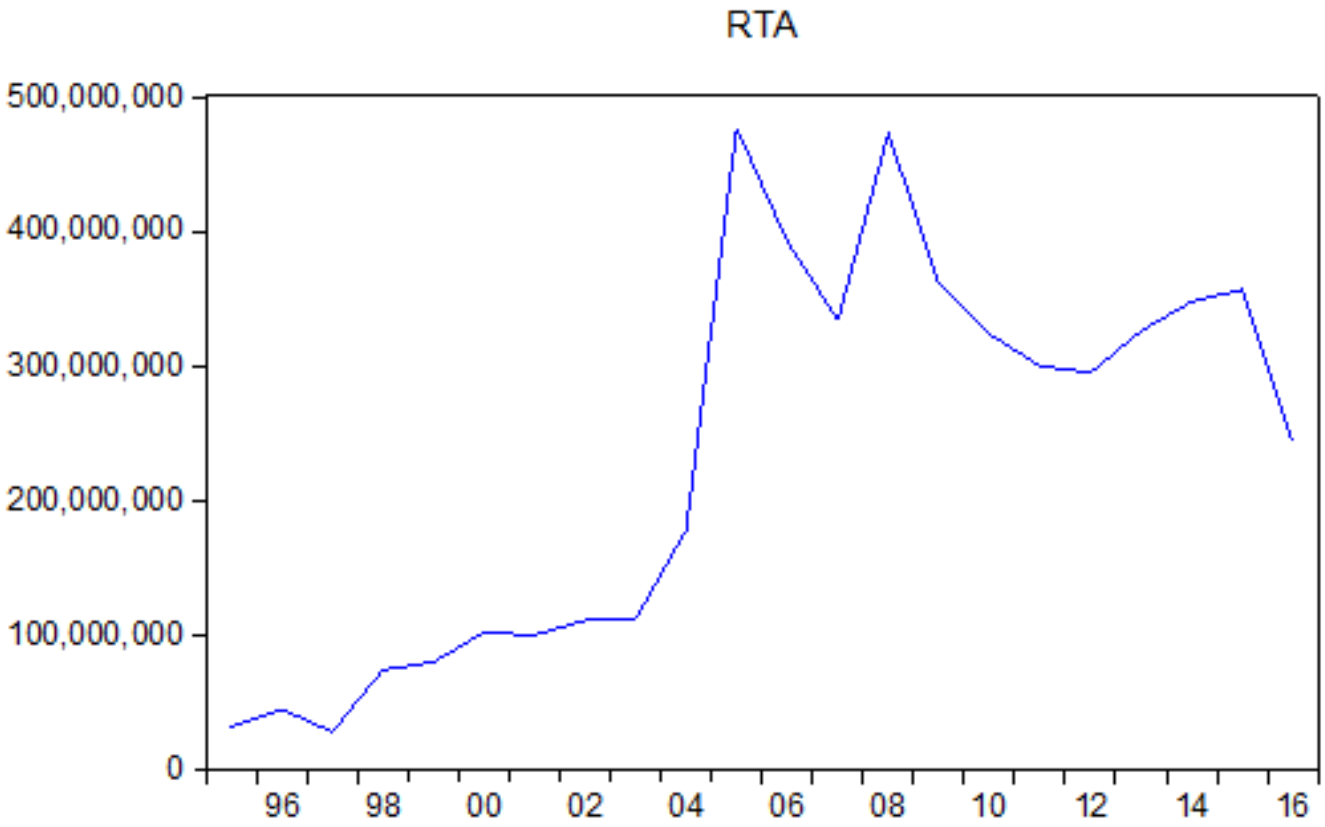

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 05 :

PIB في المستوى الإستقرارية :

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.110450	0.5109
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 06/06/18 Time: 14:28
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.301489	0.142855	-2.110450	0.0491
C	2.44E+11	3.66E+11	0.666518	0.5135
@TREND("1995")	2.76E+11	1.23E+11	2.251055	0.0371

R-squared	0.224060	Mean dependent var	7.34E+11
Adjusted R-squared	0.137844	S.D. dependent var	8.32E+11
S.E. of regression	7.72E+11	Akaike info criterion	57.71502
Sum squared resid	1.07E+25	Schwarz criterion	57.86424
Log likelihood	-603.0077	Hannan-Quinn criter.	57.74741
F-statistic	2.598830	Durbin-Watson stat	1.765434
Prob(F-statistic)	0.101966		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 06 :

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.897266	0.0083
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/18 Time: 14:31
Sample (adjusted): 1997 2016
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.914417	0.234630	-3.897266	0.0011
C	6.79E+11	2.61E+11	2.605701	0.0179

R-squared	0.457646	Mean dependent var	6.27E+09
Adjusted R-squared	0.427516	S.D. dependent var	1.15E+12
S.E. of regression	8.73E+11	Akaike info criterion	57.92260
Sum squared resid	1.37E+25	Schwarz criterion	58.02217
Log likelihood	-577.2260	Hannan-Quinn criter.	57.94203
F-statistic	15.18869	Durbin-Watson stat	1.978907
Prob(F-statistic)	0.001056		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 07 :

RTA في المستوى:

Null Hypothesis: RTA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.692846	0.7183
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RTA)
Method: Least Squares
Date: 06/06/18 Time: 14:33
Sample (adjusted): 1996 2016
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RTA(-1)	-0.356910	0.210834	-1.692846	0.1077
C	44891441	38263665	1.173213	0.2560
@TREND("1995")	4325947.	5136102.	0.842263	0.4107

R-squared	0.168504	Mean dependent var	10047619
Adjusted R-squared	0.076115	S.D. dependent var	87678661
S.E. of regression	84275780	Akaike info criterion	39.46865
Sum squared resid	1.28E+17	Schwarz criterion	39.61787
Log likelihood	-411.4208	Hannan-Quinn criter.	39.50103
F-statistic	1.823862	Durbin-Watson stat	1.884264
Prob(F-statistic)	0.189995		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي

الملحق رقم 08 :

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(RTA) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.800931	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RTA,2)

Method: Least Squares

Date: 06/06/18 Time: 14:38

Sample (adjusted): 1997 2016

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RTA(-1))	-1.139479	0.237345	-4.800931	0.0001

مستقرة عند الفرق الأول دون قاطع ولا إتجاه عام

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك العالمي